الشركة العامة لأستصلاح الأراضى والتنمية والتعمير
إحدى شركات الشركة القابضة لأستصلاح الأراضى وأبحاث المياه الجوفية
الحاصلة على شهادة الأيزو 9001 و 14001

السادة / البورصة المصرية

قطاع الإفصاح

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بان نرفق لسيادتكم طيه رد الشركة على تقرير مراقب الحسابات (الجهاز المركزي للمحاسبات) على القوائم المالية المنتهية ٣٠ / ٦ / ٢٠٢١ والسابق موافاتكم به ١٤ / ١٠ / ٢٠٢١ .

برجاء التفضل بالإحاطة والعلم والتنبيه بعمل اللازم .

ولسيادتكم جزيل الشكر
وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير

رئيس مجلس الإدارة
والعضـــو المنتدب

مهندس / أحمد عبد العزيز الدمرداش

شارع الفيوم - دار السلام - القاهرة ص.ب: ٢٥٢٢ تلغرافيا: ركليم القاهرة تليفون: ٢٧١٨٤١١٠ فاكس: ٢٧١٨٤٠٨٠
email: info@gclr.com.eg www.gclr.com.eg

الرد على تقرير مراقب الحسابات النهائى

عن مراجعة القوائم المالية للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير فى ٢٠٢١/٦/٣٠

السادة/ أعضاء الجمعية العامة للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير (شركة مساهمة مصرية) خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢١/٦/٣٠ والتي بلغ مجموع أصولها وخصومها مبلغ ٥٣٨.٢٩٢ مليون جنيها وكذا قائمة الدخل المنتهية فى ذات التاريخ بصافي خسارة قدرها نحو ٢٦.٥٣٨ مليون جنيه وقائمتي التغيير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد و عرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها.

وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وإداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة إداء إجراءات الحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والأفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم

المالية سواء الناتجة عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف وذلك ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية للمنشأة وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة الذي أعدت بمعرفة الإدارات وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

١. تضمنت القوائم المالية أصول وخصوم بنحو ٥٨.٣٢٣مليون جنيه قيمة الأرصدة بفرع الشركة بليبيا والمتوقف منذ عام ٢٠١١والتي تم تقييمها بسعر الصرف في ٢٠١٤/٦/٣٠ والمتمثلة في :-

نحو ٢٩٢ ألف جنيه أصول ثابتة ، ومخزون بنحو ٢.١٠٦مليون جنيه وعملاء وأوراق قبض بنحو ٣٠.٨١٣مليون جنيه وأرصدة مدينة بنحو ١٨.٢٨٤مليون جنيه ونقدية بنحو ٦.٨٢٦مليون جنيه ومكون لها مخصصات بمبلغ بنحو ٨.١٦٩مليون جنيه وأرصدة دائنة بمبلغ ٥٠.١٥٣مليون جنيه وتعتبر هذه الأرصدة الاستثمارات معطلة وذلك بخلاف مبلغ ٤٣.٠٩٣مليون جنيه جاري ليبيا بفرع مصر ولم نتحقق من صحة وجود تلك الأرصدة في تاريخ الميزانية نتيجة لانفلات الامني بدولة ليبيا ولم تعد ميزانيات عن فرع الشركة بليبيا منذ عام ٢٠١١ للظروف الأمنية بدولة ليبيا.

يتعين تقييم تلك الأرصدة طبقاً لسعر الصرف في ٢٠٢١/٦/٣٠وموافاتنا بما يفيد وجود تلك الارصدة في ٢٠٢١/٦/٣٠ واتخاذ اللازم في ضوء ذلك.

الرد :.

نظراً لتوقف العمل بفرع الشركة بليبيا وعدم استخراج قوائم مالية وعدم التواجد للظروف الامنية جارى العمل على عودة العمل بالفرع واستخراج قوائم مالية جديدة والعرض على مراقب الحسابات وعليه تم تثبيت سعر صرف اخر ميزانية فى ٢٠١٤/٦/٣٠ حتى لا يؤثر ذلك على الارصدة وتحقيق ارباح وهمية ٠

٢. بلغ رصيد حـ/ الاصول الثابتة في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١٨.٩٦٧مليون جنيه (بعد خصم مجمع الإهلاك) وقد تبين ما يلي:-

أ-تم جرد الاصول الثابتة في ٢٠٢١/٦/٣٠بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وقد أشرفنا علي جانب منه في حدود الإمكانيات المتاحة ولم تقم الشركة بمطابقة نتائج الجرد على الدفاتر والسجلات .

الرد :-

تم طبع سجل الاصول وجارى عمل المطابقة اللازمة نظراً لكثرة البنود ووجودها فى مواقع مختلفة فى انحاء الجمهورية ٠

ب- لم تقم الشركة بعمل الاضمحلال للأصول المملوكة لها وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١) إضمحلال الاصول .

يتعين عمل الاضمحلال اللازم طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١).

الرد :-

تم عمل اعادة تقيم لبنود الالات والمعدات ووسائل النقل وتبين ان قيمتها التقديرية أعلى من القيمة الدفترية وبالتالى لا يوجد انخفاض يستدعى عمل اضمحلال ٠

ج- لم تقم الشركة بموافاتنا بالشهادات السلبية وشهادات تحديد مساحة كافة الأراضي المملوكة لها وشهادات التسجيل العيني أو العقاري للتأكد من عدم وجود تصرفات أو رهونات ناقلة للمليكة عليها .

يتعين موافاتنا بالشهادات المشار إليها .

الرد :.

تم تشكيل لجنة بالقرار رقم (٢٣١) وتم عمل رسم كروكى لكل قطعة وجارى تحديد المساحة والمطابقة على الرصيد الدفترى تم استخراج عدد ٤ شهادة وجارى عمل اللازم ٠

د- بلغت قيمة الأصول الثابتة العاطلة في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ١٢٩.٢٦٤ مليون جنيه بالتكلفة الدفترية من واقع البيان المقدم من الشركة وبلغت صافي قيمتها في تاريخ الميزانية نحو ١٠.٩١٨مليون جنيه يمثل طاقات عاطلة في تاريخ الميزانية.

يتعين بحث اسباب تعطل هذه الأصول والعمل على استغلالها الاستغلال الأمثل وبما يحقق صالح الشركة.

الرد :.

تم عمل اصلاح لعدد ١١ معده عبارة عن ٢ بلدوزر ، ٥ حفارة ، وواحد هراس ، ٢ لودر ، وواحد موتور جديدر وتم الدفع بها للعمل بمواقع التنفيذ وتأجير جزء منها بمنطقة بنى سويف الجديدة ومحطة خلط الاسفلت وتم تشغيل محطة خلط الاسفلت لتصنيع الخلطه وتأجيرها لشركة طيبه وبعدها شركة كونكورد، وتم تشغيل عدد من معدات الشركة بالمشروع والجاهزة للعمل وعليه ليست كل معدات الشركة طاقات عاطلة ولكن يتم تشغيلها حسب حاجة مواقع العمل وجارى الاعداد لاصلاح عدد اخر من المعدات وفرز وتصنيف عدد من المعدات للسير فى بيعها والصرف منها على اصلاح المعدات القابله للاصلاح ولم تردنا موافقة على بيع عدد من المعدات الغير صالحه للاستخدام ٠

٣. ظهر رصيد الاستثمارات المالية طويلةالاجل في ٢٠٢١/٦/٣٠مبلغ ١.٥ مليون جنيه وذلك قيمة عدد ١٥٠٠٠٠ سهم بسعر ١٠ جنيه للسهم الواحد بالشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي بجنوب الوادي والتي حققت

خسائر في ٢٠١٨/١٢/٣١ بنحو ٢,٥٠٨ مليون جنيه في ٢٠١٩/١٢/٣١ بنحو ١,٨٢٨ مليون جنيه .

يتعين دراسة مدى جدوى الاستمرار فى هذه الاستثمارات في ظل عدم تحقيق عائد لها منذ سنوات.

الرد :.

سيراعى عمل القيود اللازمة مستقبلا .

٤. بلغ رصيد حساب المخزون في ٢٠٢١/٦/٣٠ بنحو ٨,٠٤٣مليون جنيه بالصافي (بعد استبعاد المخصص بنحو ٤,٠٢١ مليون جنيه) وقد لوحظ بشأنه ما يلي :-

أ- تضمن المخزون مبلغ ٢.١٠٦ مليون جنيه يمثل قيمة المخزون بفرع ليبيا وفقاً للأرصدة الدفترية في ٢٠١٤ ولم يتم جردها منذ ذلك التاريخ للظروف الأمنية بدولة ليبيا ولم تكون الشركة مخصص عنه .

يتعين موافاتنا بما يفيد وجود تلك الأصناف أو عدم وجودها في تاريخ المركز المالي في ٢٠٢١/٦/٣٠واتخاذ اللازم في ضوء ذلك.

الرد :.

لم يتم جرد الاصول اعتباراً من ٢٠١٣/١٢/٢٥ نظراً للانفلات الامنى داخل ليبيا وعند استقرار الأوضاع سوف نقوم بجرد دقيق للاصول للتحقق من مدى صحة الارصدة على الطبيعة وسنقوم بعمل المطابقات اللازمة واعداد القوائم المالية وسوف يتم موافاتكم بما تم من اجراءات بهذا الخصوص وذلك عند استقرار الأوضاع الامنية مع الاحاطه بأنه تم عمل ملف كامل بالتعويضات .

ب- قيمة المخزون الراكد نحو ٨,٥٤١ مليون جنيهاً بالمخزنالرئيسي والمناطق والذي لم يتم استخدامه في الانتاج لاكثر من عشر سنوات وذلك من واقع

البيان المقدم من الشركة بخلاف قيمة المخزون بفرع ليبيا البالغ نحو ٢,١٠٦ مليون جنيه ليصبح إجمالي المخزون الراكد بالشركة في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ١٠,١٤٩ مليون جنيه مكون عنه مخصص بنحو ٤,٠٢١ مليون جنيه.

يتعين تشكيل لجنة لبحث ودراسة تلك الأصناف واتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء تلك الدراسةوالعمل علي الاستفادة منها مع تدعيم المخصص لمقابلة المخزون الراكد.

الرد :.

تم صدور القرار الادارى رقم (٢٣٣) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٠ بتشكيل لجنة لبحث ودراسة ارصدة المخازن بمناطق التنفيذ لتحديد احتياجاتها منها والاسباب التى ادت الى وجود ارصدة ليست فى حاجة اليها ان وجدت وكيفية الاستفادة منها ٠

تم صدور القرار الادارى رقم ٢٢٠ بتاريخ ٢٠٢١/٩/٧ لفحص مخازن قطع غيار المعدات والسيارات ومخازن المهمات والخامات بالمركز الرئيسى لتحديد الاحتياجات المطلوبة منها ومدى صلاحيتها وطريقة الاستفادة منها ٠

ج- قيام الشركة بتحميل المصروفات بمبلغ ٥٢٧ألف جنيه من قيمة المخزون التالف قبل انتهاء التحقيقات وذلك بناءً على موافقة رئيس مجلس الإدارة بجلسة مجلس الإدارة رقم (٤٨) بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢ ولم تحدد المسئولية في هذا الموضوع للوقوف على أسباب تلف هذا المخزون .

يتعين تحديد المسئولية في هذا الشأن والإفادة .

الرد :.

انتهاء التحقيقات وذلك بناءاً على موافقة رئيس مجلس الادارة بجلستة مجلس الادارة رقم ٤٨ بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢ ولم تحدد المسئولية فى هذا الموضوع على أسباب تلف هذا المخزون ٠

نحيط سيادتكم علماً بأنه تم احالة الموضوع الى هيئة النيابة الادارية

بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣ نفاذاً الى قرار نجلس ادارة الشركة رقم (١٠٧)

بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٠ وتم احالة الموضوع الى النيابة العامة (نيابة دار السلام) والتحقيقات جارية حتى تاريخه ضد كلاً من :

١ . مهندس / مجدى شفيق .

٢ . مهندس / عبدالكريم عبدالله .

٣ . مهندس / سمير حلمى .

وسواف نوافى سيادتكم بنتائج التحقيقات فور انتهاء النيابة العامة منها .

د- تضمن المخزون مبلغ ١٢١٨١٢ جنيهاً قيمة مخزن خامات منطقة العوينات في ٢٠٢١/٦/٣٠ ولم يتم جرد ذلك المخزون لوجود المخزن بمنطقة عسكرية تابعة للقوات المسلحة

يتعين اتخاذ ما يلزم لجرد المخزن جرداً فعلياً إن أمكن .

الرد :-

تم تشكيل لجنة بالقرار الادارى العام رقم (٢٣٢) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٠

وقامت اللجنة بعمل جرد فعلى لمخازن منطقة شرق العوينات بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٢ .

٥. ظهر رصيد حـ/ أصول بغرض البيع في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٥.٦٠٥ مليون جنيه .

<u>وقد أسفرت عملية المراجعة عما يلي :-</u>

أ- قامت الشركة ببيع قطعة أرض بمساحة ١٠٠٠ متر مربع بمنطقة دار السلام للسيد / يوسف احمد رمضان بموجب جلسة الممارسة المؤرخة ٢٠١٨/١٠/٣ بمبلغ ٧٢.٢٠٠مليون جنيه وقد قامت الشركة بتسليم المشتري الارض المباعة بموجب محضر تسليم مؤرخ ٢٠١٩/٩/٢٢ وقد

تبين تأخر المشتري في سداد الإقساط المستحقة عليه طبقا لبرنامج السداد الوارد بكراسة الشروط الأمر الذي أدي الي قيام الشركة برفع عدد من الدعاوي القضائية ضده (شيكات بدون رصيد) ، وقد حصلت الشركة علي عدد من الأحكام ضد المشتري علي النحو التالي :-

- الحبس ٣ سنوات وكفالة ٢٠٠٠٠ جنيه في الجنحة رقم ١٦١٢٢ لسنة ٢٠١٩ جنح مصر القديمة .
- الحبس ٣ سنوات وكفالة ١٠٠٠٠٠ جنيه في الجنحة رقم ٣٨٩٥ لسنة ٢٠٢٠ جنح مصر القديمة .
- الحبس ٣ سنوات وكفالة ١٠٠٠٠٠ جنيه في الجنحة رقم ٧٠٧٥ لسنة ٢٠٢٠ جنح مصر القديمة .
- الحبس ٣ سنوات وكفالة ٢٠٠٠٠ جنيه في الجنحة رقم ١٧٢٥٥ لسنة ٢٠١٩ جنح مصر القديمة .

وعلي الرغم من ذلك فقد قامت الشركة بإعفاء المشتري من غرامات التأخير المستحقة علي تأخر القسطين الخامس والسادس والبالغة ٤٥٤٦٤٥ جنيه بناء علي مذكرة مجلس الإدارة رقم ١٢٩ بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٧ وتخفيض حساب الإيرادات المتنوعة بذات المبلغ بموجب القيد رقم ١٧٣ في ٢٠٢١/٦ ، ويتصل بذلك عدم قيام الشركة باحتساب غرامات تأخير بواقع ١٥% علي تأخر المشتري في سداد المبالغ المستحقة عليه حتي قيامه بالسداد في ابريل ٢٠٢١ بالمخالفة لما ورد بالبند السادس من كراسة الشروط الأمر الذي أدي الي اعفاء المشتري من غرامات يبلغ مجموعها نحو مليوني جنيه في الوقت الذي حققت فيه الشركة خسائر بلغت نحو ٢٥.٢٤٦ مليون جنيه.

يتعين إجراء المساءلة الواجبة في شأن ضياع حق الشركة في غرامات التأخير المستحقة علي المشتري والبالغة نحو مليوني جنيه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والإفادة.

الرد :-

تقدم المشترى بطلب للشركة يبدى رغبته فى سداد اصل الدين مع اعفاءه من غرامات التاخير المستحقة نظرا للظروف التى تمر بها البلاد من جائحة كرونا وقرار مجلس الوزراء بايقاف التراخيص للبناء وقد عرض قيامه بسداد اصل الدين المستحق للشركة فى ذمتها عرضاً قانونياً امام المحكمة وان هيئة المحكمة سوف تقرر سداده لاصل الدين دون الغرمات وعليه فقد وافق مجلس ادارة الشركة على طلب المذكور هذا بالاضافة ان تنازل الشركة عن الغرمات ادى الى تحصيل الشركة لكامل مستحقاتها الاصلية والذى ورد اكثر من مره كملاحظة لقيام الشركة بتحصيل مستحقاتها وذلك طبقاً لكتاب الشئون القانونية بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٥ .

ب – تضمن الحساب مبلغ نحو ١٤٩٤٩٧٩ جنيه باقي قيمة أرض فضاء بغرض البيع وقد تبين عدم قيام الشركة بعرض تلك الأراضي للبيع أوالعمل على إستغلالها.

يتعين موافاتنا بأسباب عدم عرضها للبيع والعمل على إستغلالها.

الرد :-

بالنسبة لارض المغتربين وسيوه سبق اعادة طرحها للبيع عن طريق المزاد العلنى يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢١/٢/١٠ ولم يتقدم احد لشراء كراسة الشروط وكذلك جلسة المزاد وقامت

لجنة البيع باقفال المحضر واعتماده من مجلس ادارة الشركة بالجلسة رقم (١٢٧) بتاريخ ٢٠٢١/٣/١١ .

- بالنسبة لارض طريق عباس العقاد

هناك تعدى على هذه المساحة وقدرها ٢٠٠٠م٢ من السيد / متولى جوده اسماعيل بمساحة (١٠٠٠م٢) تم رفع الدعوى رقم (١٩٣ لسنة ٢٠٢١ مدنى حوش عيسى ضده والدعوى مؤجله بجلسة ٢٠٢١/٦/٣٠ وتم تاجيلها مره اخرى لشهر نوفمبر ٢٠٢١ .

بالنسبة للسيد / حسن جوده اسماعيل متعدى على مساحة (١٠٠٠م٢) تم اقامة دعوى فرعية للدعوى الاصلية رقم (٤٠٧٤) لسنة ٢٠١٨ مدنى كلى جنوب القاهرة من الشركة ضد المذكور وحكم فيها بالاتى :-

أولاً :- برفض الدعوى الاصلية (الزام الشركة بتحرير عقد بيع) .

ثانياً :- قبول الدعوى الفرعية من الشركة (طرد المدعى عليه فرعياً من عين التداعى)

- بالنسبة لارض قبلى قارون :-

تم البيع بمساحة وقدرها (٤٠٣٥٢م٢) للسيد / عبدالكريم عبدالتواب سيد مجاهد . بموجب المزايدة المحدوده بتاريخ ٢٠٢١/٥/٣٠ وتم اعتماد البيع من مجلس الادارة بجلستة رقم (١٣١) بتاريخ ٢٠٢١/٥/٣١ . وقام المشترى بسداد نسبة ال ٥٠% الاولى كاملة وكذلك سداد مبالغ من تحت حساب نسبة ال ٥٠% الثانية .

- بالنسبة لارض دار السلام :-

قامت الشركة بعرض بيع (٣) قطع بمساحات مختلفة (٧٠٠م٢ ، ١٤٦٠م٢ ، ٢٢٢٠م٢) بموجب مزايدة علنية بنظام المظاريف المغلقة يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢١/٧/٧ ولم يتقدم احد لشراء كراسة الشروط وبالتالى لم يحضر احد للمزايدة . وعليه قامت لجنة البيع باقفال المحضر وتم اعتماده من مجلس ادارة الشركة بجلسة رقم (١٣٣) بتاريخ ٢٠٢١/٨/٣ . على ان يتم اعادة عرضها فى موعد اخر .

- **بالنسبة لارض البركة (طريق الاسماعيلية) :.**

قامت الشركة بعرضها للبيع بموجب المزايدة بنظام المظاريف المغلقة يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢١/٨/٢٥ الساعة الثانية عشر ظهراً بمقر الشركة بدار السلام وتم ارسائها على السيد / علاء محمد غنيمى سليم الناقة . وتم اعتماد البيع من مجلس ادارة الشركة بجلسة رقم (١٣٤) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٥ .

ج – تضمنت قيمة أراضي مستصلحة بغرض البيع في ٢٠٢١/٦/٣٠نحو مبلغ ٢.١٥٦ مليون جنيها وهي جميعها بمنطقة سهل الطينة ولم يتبين قيام الشركة بعمل مزادات لعرض تلك الأراضي للبيع.

يتعين موافاتنا بأسباب عدم عرض تلك الأراضي للبيع .

- كما تبين وجود اراضي متعدي عليها بوضع اليد من قبل بعض الاشخاص بيانها كالتالي:

–مساحة (١٠ سهم – ٢٠قيراط– ٤٢ فدان) بالقطعه رقم (٣٧) منطقة سهل الطينة متعدي عليها بوضع اليد من السادة / محمد سعيد جوده و سعيد جودة منذ عام ٢٠١١ .

–مساحة (١٤ سهم – ٥ قيراط – ٢٣ فدان) بالقطعه رقم (٣٧) منطقة سهل الطينة متعدي عليها بوضع اليد من السيد / احمد غازي .

يتعين سرعة اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لاسترداد اراضي الشركة ومتابعة الدعاوي المرفوعة مع مطالبة المذكورين اعلاه بحق الانتفاع عن السنوات المذكورة.

الرد :.

تم رفع الدعوى رقم (٧٥٧) لسنة ٢٠٢٠ مدنى كلى الاسماعيلية ضدهما بالطرد والمطالبة بريع (حق انتفاع) والدعوى مؤجلة بجلسة ٢٠٢١/٧/٢٦ للتقرير . وتم تاجيلها مره اخرى الى جلسة ٢٠٢١/١٢/٢٠ للتقرير .

د- تضمنت مبلغ ٣٤٨٠٠٠ جنيها قيمة عدد ٢٠ وحدة سكنية بالعامرية بالاسكندرية وقد تبين قيام الشركة بطرح هذه الوحدات للبيع بالمزاد العلني وتم الترسية علي المتزايد / شريف غرارة طايل بمبلغ ٦ مليون جنيه ونتيجة عدم التزام المتزايد بالسداد في المواعيد المحددةقامت الشركة بتطبيق الشروط الواردة بكراسة الشروط ومصادرة تأمين دخول المزاد والعمولة وضريبة القيمة المضافة وما تم سداده باجمالي مبلغ نحو ١.١٥٦ مليون جنيه .

يتعين عرض هذه الوحدات للبيع والعمل على إستغلالها .

الرد :-

تم اعادة عرضها للبيع بالمزايدة العلنية بجلسة المزاد بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٠ ولم يتم البيع لعدم الوصول للسعر الاساسى المحدد من اللجنة العليا لتثمين أراضى الدولة .

٦. بلغ رصيد حـ/ عملاء قطاع عام أعمال مبلغ بنحو ٧.٩٩٣ مليون جنيه كما بلغ رصيد حـ/ عملاء واوراق قبض في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ بنحو ١١٢.٩٣٢مليون جنيه بالصافي بعد خصم نحو ٢٢.٣٧٧ مليون جنيه لمقابلة المتوقفين من العملاء.

<u>وقد أسفرت عملية المراجعة عما يلي :-</u>

أ- لم تقم الشركة بأرسال المصادقات للتحقق من صختها في٢٠٢١/٦/٣٠.

يتعين اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة مع ضرورة إجراء المطابقات والمصادقات اللازمة في ٢٠٢١/٦/٣٠.

ب- بلغت جملة ارصدة العملاء المتوقفة عن السداد منذ فترة تزيد ع لي خمس سنوات بنحو ٣٢.٥٧٥ مليون جنيه.

يتعين إجراء الدراسة لكافة الأرصدة المتوقفة عن السداد والتحقق من مدى وجود اضمحلال لتلك الأرصدة في ٢٠٢١/٦/٣٠.

الرد :-

تقوم الشركة بعمل المصدقات وارسالها للمدنين بعد عمل الاقفال الثانى واثبات جميع المستخلصات الواردة للشركة اما بالنسبة لتحصيل المستحقات فان جميع الاعمال الجارية والحديثة يتم تحصيلها مباشرة دون تاخير اما المتاخرات يتم بحثها طرف جهات الاسناد وحيث انها متاخرات من سنوات ويرجع سبب التأخر لبعض المشاريع علاوة على استيفاء بعض الملاحظات والتسليم الابتدائى والنهائى لهذه الاعمال مثل عملية فرع ٢٠ ، فرع ٢٥ ، ٢٦ بالنوبارية وعملية غرب جرجا ٠

ج – بلغ رصيد حـ/ عملاء قطاع عام أعمال مبلغ بنحو ٧.٩٩٣ مليون جنيه مستحقة على الشركات ذات العلاقة منذ أكثر من ١٠سنوات دون مصادقة أو مطابقة على هذه الأرصدة.

يتعين اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة مع ضرورة إجراء المطابقات والمصادقات اللازمة في ٢٠٢١/٦/٣٠.

الرد :-

يرجع تأخير تحصيل هذه المستحقات لوجود خلافات بين جهات الاسناد الاصلية ووجد قضايا مثل قطاع التوسع الافقى وشركة جنوب الوادى نظراً للرجوع على الشركات بالتزامات متعلقة بالتنفيذ ويوجد قضايا فى هذا الشأن ضد شركة جنوب الوادى ٠

د– تضمنت حسابات ال عملاء نحو ١٧.١٠١ مليون جنيه طرف الهيئة العامة لمشروعاتلل تعمير والتنمية الزراعية عن أعمال ومستخلصات منذ ما يزيد عن عشرين عاماً بالإضافة إلي مبلغ ١١.١٣١ مليون جنيه بحساب أمانات طرف الهيئة وتامين أعمال طرف الهيئة.

ولم يتم عمل أي مطابقات أو مصادقات من الشركة للوقوف على صحة تلك المديونيات في تاريخ القوائم.

يتعين اجراءالمطابقات وإجراء المصادقة على أرصدة الهيئة في ٢٠٢١/٦/٣٠وموافاتنا بالنتيجة حتى نتمكن من التحقق من صحة أرصدة الهيئة.

الرد :.

جميع الاعمال طرف الهيئة محل بحث وتسوية وجارى عمل المطابقات اللازمة فى هذا الشأن .

هـ- تم سحب بعض العمليات المسندة للشركة من بعض جهات الإسناد نتيجة تأخر الشركة في تنفيذ تلك الأعمال مما أدى إلي تنفيذ هذه العمليات على حساب الشركة وفرض غرامات التأخير عليها وبيانها كالتالي:

اولا :تم سحب بعض عمليات الإسكان المسندة للشركة من الهيئة الهندسية للقوات المسلحة بطريقة الممارسة المحدودة وقد تبين ما يلي:-

- بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٥ أبرمت الشركة عقد اتفاق مع شركة علاء الدين وشركاه المسند إليه من جهة الإسناد إتمام الأعمال المسحوبة من الشركة وذلك لعملية تنفيذ عدد (١٠) عمارة بغرب الشروق والذي ينص على :-
- إجمالي المديونية على الشركة العامة لإستصلاح الأراضي بالنسبة لفروق الأسعار عن هذه العملية مبلغ ٢٤٧٤٦٧٣٨ جنيه تم تسديد ها بالمبالغ الآتية :
  - ١٢٧٠٠٠٠٠ جنيه من الهيئة (مخصومة من تعويضات مستحقة للشركة) .
  - ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه تتحملها الشركة.
  - ٧٠٤٦٧٣٨ جنيه جاري التسوية .

- تلتزم الشركة بتوفير مبلغ وقدره ٥٧٤٣٠٠٠ جنيه للمقاول على أن يتم خصم مبلغ ٥ مليون جنيه المستحقة على الشركة للهيئة الهندسية للقوات المسلحة .
- يلتزم المقاول بسداد كافة مستحقات مقاولي الباطن في حدود نسب التنفيذ الخاصة بهم في التعويضات .
- في حالة قيام جهة الإسناد بصرف أي تعويضات من المشروع محل العقد يحق للمقاول يتم صرفها خصماً من مديونية الشركة للهيئة الهندسية للقوات المسلحة .

وقد تم هذا الاتفاق لإبراء ذمة الشركة في القضية رقم ٣٣٣ لسنة ٢٠١٧ حيث جاء في حيثيات الحكم بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٧ وقد قامت الشركة بتحميل المصروفات ب مبلغ ١٢.٠٢٦ مليون جنيه في ٢٠١٩/٦/٣٠ قيمة فروق الاسعار .وعلي الرغم من انتهاء العملية منذ أكثر من ثلاث سنوات الا ان الشركة لم تقم باحتساب مستحقاتها لدي مقاولي الباطن ولم تتخذ أية إجراءات قانونية ضدهم حتي تاريخ الفحص.

يتعين احتساب مستحقات الشركة لدي مقاولي الباطن واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة نحو الرجوع علي مقاولي الباطن بكافة مستحقات الشركة التي تكبدتها في هذه العملية والافادة.

الرد :.

تم تشكيل لجنة لدراسة وضع مقاولى الباطن بمشروع الاسكان وتحديد مسئولية كل مقاول على حدة للرجوع على كلا منهم فيما يخصه بفروق الاسعار نتيجة عدم استكمال الاعمال المسندة لكلاً منهم وعرض الامر على مجلس ادارة الشركة وتم اتخاذ قرار تحميل فروق الاسعار على المقاولين وتم معالجة الامر فى ٢٠٢١/٩/٣٠ .

- كما تم الاتفاق بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٨ مع المقاول / رجب زكريا جمعه والمسند اليه استكمال الاعمال المسحوبة من الشركة لعملية التجمع الخامس عقدي رقم(١٥٢٣٤/ب/م.م/٥/٣) و (١٥٢٣٤/أ/م/٥/٤) مع الهيئة الهندسية للقوات المسلحة وقد تم الاتفاق علي:

-ان يحصل المقاول علي مبلغ ٧ مليون جنيه قيمة فروق اسعار علي ان يتم تقسيطها علي سنه (اثني عشر شهرا) .

-يلتزم الطرف الثاني بالتوجه الي ادارة المشروعات بالهيئة الهندسية للقوات المسلحة والتوقيع علي الاوراق اللازمة باستلامه لكافة فروق الاسعار من الشركة المستحقة على عقدي المقاولة وابراء ذمة الشركة من مبلغ ١٠.١٢١ مليون جنيه .

-تلتزم الشركة بدفع المبلغ (٧ مليون) علي اقساط متساوية شهريا علي مدار اثني عشر شهرا تبدا في ٢٠١٩/٣/١ وتنتهي في ٢٠٢١/٣/٣١

-يلتزم المقاول بسداد مستحقات باقي المقاولين حسب ما تسفر عنه المحاسبة النهائية مع جهة الاسناد (الهيئة الهندسية للقوات المسلحة)

وقد تم هذا الاتفاق لإبراء ذمة الشركة في القضية رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ وقد قامت الشركة بتحميل المصروفات ب مبلغ ٧ مليون جنيه في ٢٠١٩/٦/٣٠ قيمة فروق الاسعار.

وعلي الرغم من انتهاء العملية ووفاء الشركة بالتزاماتها وفق الاتفاق المشار اليه الا ان الشركة لم تقم باحتساب مستحقاتها لدي مقاولي الباطن ولم تتخذ أية إجراءات قانونية ضدهم حتي تاريخ الفحص.

يتعين احتساب مستحقات الشركة لدي مقاولي الباطن واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة نحو الرجوع علي مقاولي الباطن بكافة مستحقات الشركة التي تكبدتها في هذه العملية.

الرد :.

تم تسوية الموقف مع الهيئة الهندسية وعمل المستخلصات الختامية لمشروعى الشروق والتجمع الخامس وتم ادراج المستخلصات خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ وجارى متابعة عمل التسليم النهائى لمشروع التجمع الخامس وتم تشكيل لجنة لبحث تحميل مقاولى الباطن بهذه الفروق وتم عمل حساب لهذه التسوية وجارى انهاء الاجراءات فى هذا الشان والرجوع بالطرق القانونية على المقاولين

- سحب عملية تكريك منطقة جنوب شرق بوغار بمنطقة بحيرة المنزلة من طرف جهة الإسناد (الهيئة العامة لحماية الشواطئ) التابعة لوزارة الموارد المائية والري وقد أخطرت الشركة بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢ بمحضر حجز إداري بمبلغ ٣٤.٣٩١مليون جنيه فروق أسعار وغرامات تأخير وقامت الشركة بتكوين مخصصات لمقابلة ذلك بمبلغ ٢٠مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ كما قامت برفع دعوي قضائية علي مقاولي الباطن برقم ٦٢ لسنة ٢٠١٧ و ٨٥ لسنة ٢٠١٨ تجاري كلي حلوان والموضوع محل تحقيق من قبل النيابة الإدارية ولم نواف من اثناء الفحص بما انتهت اليه تحقيقات النيابة الادارية .

يتعين موافاتنا بما انتهت إليه تلك التحقيقات مع تدعيم المخصص اللازم وموافاتنا بما تم بشان الدعوي المرفوعة على مقاولي الباطن.

الرد :.

تم اقامة الدعوى رقم ٢٩٥ لسنة ٢٠١٨ مدنى مستعجل عابدين ضد الهيئة العامة المصرية لحماية الشواطىء دعوى عدم العتداد بحجز ما للمدين لدى الغير وحجزت للحكم بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٧ وصدر الحكم بعدم

الاعتداد بالحجز الموقع من الهيئة العامة لحماية الشواطى على الشركة

العامة ٠

تم اقامت الدعوى رقم ١٠٩٠ لسنة ٤٠ ق قضاء ادارى المنصورة

لالغاء قررى رقم ٤٠٨ و ٤٢٠ الصادرين من الهيئة العامة لحماية

الشواطىء بسحب العمل من الشركة ومحالة الى خبراء وزارة العدل

٢٠٢١/١٠/٢٧ لورد تقرير خبراء وزارة العدل ٠وتحدد جلسه

٢٠٢١/١٢/٢٠ للاطلاع على التقرير ٠

الدعوى رقم ٤٩٧٦ لسنة ٤٣ق قضاء ادارة المنصورة المرفوعة من

الهيئة العامة لحماية الشواطىء ضد الشركة بالزامها بمبلغ

٣٤٣٩١١١٥.١٢ جنيه صدر حكم بعدم قبول الدعوى ٠

تم ابلاغ النيابة العامة نيابة الزهور والمناخ ببورسعيد فى المخصر رقم

٤٢ لسنة ٢٠١٨ ادارى الزهور والمناخ والتحقيقات لازلت متدوالة وقد

اصدرت النيابة العام قررها بالتحفظ على أموال كلاً من مقاولى الباطن (

اشرف عبدالحميد الجابرى و مصطفى مرعى) ومهندس / عصام الشنب (

مدير تنفيذ العملية بالشركة) ومهندسين بالهيئة العامة لحماية الشوطىء

ومازلت تحقيقات النيابة جارية حتى تاريخه ٠

الدعوتين رقمى ٦٢ لسنة ٢٠١٧ تجارى كلى حلوان والدعوى رقم ٨٥

لسنة ٢٠١٨ تجارى كلى حلوان مؤجلين لجلسة ٢٠٢١/١١/٢١ للاعلان

بالطلب العارض من مقاول الباطن ٠

تم اقامة الدعوى رقم ١٩٥ لسنة ٢٠١٨ تجارى القاهرة الجديدة ضد

الجابرى ومصطفى مرعى وذلك لازامهما بسداد مبلغ ٢٦٠٧٩٩٧٨.٤٠٧

جنيه قيمة ما تم الرجوع به على الشركة من قبل الهيئة العامة لحماية

الشواطىء وقف تعليقى لحين الفصل فى الدعوتين رقم ٦٢ لسنة ٢٠١٧ و ٨٥ لسنة ٢٠١٨ .

- سحب العمليات المسندة للشركة بمنطقة توشكى من طرف جهة الإسناد (الهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان التابعة لوزارة المورد المائية والري)

وقد أخطرت الشركة بتاريخ ٢٠١٧/٧/٣ بمحضر حجز إداري بمبلغ ٤٠.٤٠٢مليون جنيه فروق أسعار وغرامات وقامت الشركة بتكوين مخصصات لمقابلة ذلك بمبلغ ٤٣.١٧٣مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ ورفع دعاوى برفع الحجز الإداري وضد قرار وزير الموارد المائية والري بسحب العمل من الشركة والموضوع محل تحقيق من قبل النيابة الإدارية.

وقد قامت الشركة برفع دعوى أمام محكمة القاهرة للأمور المستعجلة ٨٦٥ ق لسنة ٢٠١٧ برفع الحجز . وصدر الحكم بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٧ بعدم الاعتداد بامر الحجز .

- وأيضا تم رفع دعوى ضد قراري وزير الموارد المائية والري وأخرين رقمي (٣٦) ، (١٥٣) بسحب العمل من العمليتين المشار إليهما ولم نواف من ادارة الشئون القانونية بالشركة بما انتهت اليه تلك الدعاوي.

يتعين متابعة تلك الدعاوي وموافاتنا بما تم بشأنها وإتخاذ الإجراءات اللازمة نحو الرجوع على مقاولي الباطن بهذه المبالغ والإفادة

الرد :.

القضية رقم ٨٦٥ لسنة ٢٠١٧ والمرفوعة من الشركة ضد وزير الموارد المائية والرى وهيئة السد العالى دعوى عدم الاعتداد ورفع الحجز بمبلغ ٤٠٦٧٣٣٢٣ جنيه والصادر فيها الحكم بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٧ بعدم الاعتداد بالحجز واعتباره كأن لم يكن .

القضية رقم ١٢٦٧٤ لسنة ٧٢ق قضاء ادارى والمرفوعة من الشركة ضد وزير الموارد المائية والرى وهيئة السد العالى دعوى طعن على القرار الادارى رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٦ والقرار الادارى رقم ١٥٣ لسنة ٢٠١٦ لسحب الاعمال من الشركة و جلسة ٢٠٢٠/٦/٢٥ احالة الى مجلس الدولة بمحافظة أسوان للاختصاص ٠

الدعوى رقم ١٠٠ لسنة ٢٠١٨ مدنى كلى حلوان والمرفوعة من شركة فيوتشر جروب ضد الشركة دعوى مستحقات بمبلغ ١٥٢٦٨٥٣.٧٥ جنيه عن تربة صخرية عن عملية توسيع مفيض توشكى بر أيسر من ك ٤٥٠٠ الى ك ٤٦٠٠ وذلك عن العقد رقم ٢١ لسنة ٢٠١٥/٢٠١٦ وللحكم جلسة ٢٠١٩/١٢/٢٩ عدم قبول الدعوى ٠

الدعوى رقم ٣٥٩ لسنة ٢٠١٨ مدنى كلى حلوان والمرفوعة من المقاول / شوقى لبيب منصور. ضد الشركة دعوى مستحقات بمبلغ ١٢٢٧١٥١١ جنيه عن تربة صخرية عن عملية تنفيذ أعمال توسيع مفيض توشكى عن العقد رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥/٢٠١٦ من ك ٣.٤٦٥ الى ٣٨٠٠ بر ايسر والفوائد القانونية ٥٠% من تاريخ المطالبة وحتى السداد ومحالة الى مكتب خبراء وزارة العدل بجلسة ٢٠٢١/١٢/١١ لورود التقرير

الدعوى رقم ٨٦٩ لسنة ٢٠١٧ مدنى كلى سوهاج المرفوعة من الشركة ضد السيد / صابر سدراك يوسف دعوى مطالبة مالية بمبلغ ١٥٨٢٢٨٣.٢٠٥ جنيه والتعويض محالة لهيئة خبراء وزارة العدل بأسوان بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٤ والى جلسة ٢٠٢١/١١/١٩ للتقرير ٠

الدعوى رقم ٨٧٠ لسنة ٢٠١٧ مدنى كلى سوهاج المرفوعة من الشركة ضد السيد / صبرى سدراك يوسف . موضوع الدعوى مطالبة مالية بمبلغ ٣٨٤٨٦٧٩.٨٩ جنيه والتعويض محالة لهيئة خبراء وزارة العدل بأسوان بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٤ ٠والى جلسة ٢٠٢١/١١/١٩ للتقرير ٠

ح- بلغ رصيد حساب عملاء بي ع أراضي بالتقسيط مبلغ ٣.٣٢٥مليون جنيه

وقد تضمن الحساب في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ نحو ٢.٦٥٩ مليون جنيه على

بعض العملاء لم تحصل منذ اكثر من عشر سنوات.

يتعين بحث اسباب عدم تحصيلها وعدم إتخاذ الإجراءات القانونية في حينه

والإفادة.

الرد :-

يتم الاتصال المباشر بالمستثمرين المتعثرين فى السداد والتفاوض معهم للسداد وكذلك ارسال انذارات واخطارات لهم للحضور لمقر الشركة للسداد كما تم اعداد بيان موضح به جميع المستثمرين المتقاعسين عن السداد وتم ارساله للشئون القانونية لاتخاذ الاجراءات القانونية ضد هولاء المستثمرين عن طريق رفع دعاوى قضائية لتحصيل المديونية طرفهم .

٧. بلغ رصيد حساب الضريبة المستقطعة من الشركة (أرباح تجارية وصناعية)في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٣٣,٨٣٣ مليون جنيه والذي يمثل قيمة ما تم خصمة من ضرائب بمعرفة جهات الاسناد ولم نقف على صحته لعدم وجود مطابقات او مصادقات مع مصلحة الضرائب.

يتعين موافاتنا بتحليل مفردات هذا الرصيد المذكور والمستندات المؤيدة له.

الرد :-

سيتم طلب التحليل من مصلحة الضرائب ومطابقتها حيث ان الخصم معلى الياً من عام ٢٠٠٠ .

٨. ظهر رصيد حساب مدنيون وأرصدة مدينة أخرى في ٢٠٢١/٦/٣٠بنحو ٣٠٨.٤٥٩ مليون جنيه كما بلغ رصيد حساب مقاولون قطاع عام أعمال في ذات التاريخ بمبلغ ٩٢٤١٤ جنيه.

<u>وقد أسفرت عملية المراجعة عما يلي :-</u>

أ –لم تقم الشركة بإرسال المصادقات لأصحاب الأرصدة المدينة في ٢٠٢١/٦/٣٠ للتحقق من صحة الأرصدة الظاهرة في تاريخ الميزانية.

يتعين إرسال المصادقات لأصحاب الأرصدة المدينة في تاريخ الميزانية وموافاتنا بما يرد من ردود على تلك المصادقات.

الرد :.

بالنسبة الارصده المدينة طرف المدنيين بقيمة ما يلى :.

١٥٤٢٧٦٥٠٦ مقاولين وموردين قطاع خاص عبارة عن المديونيات وفروق الاسعار المحملة على مقاولى الباطن لعمليات المنزلة وتوكل والمرفوع بها دعاوى امام القضاء علاوه على بعض العمليات التى مازالت سارية ويتم التشغيل خصماً على المقاولين ٠

٢٣٢٨٧٦ حسابات مدينة موردين يتم تجميعها وتسويتها بعد مخاطبة الجهات المختلفة٠

٢٠٠٠٦٢ ومبلغ مدينون ـ فرع الشركة بليبيا ٠

٣٢٤٤٩٠ عبارة عن ارصدة شاذة بحسابات التأمينات والامانات والغرامات الخاصة بالمقاولين ويتم تجميعها وتسويتها ٠

بقيمة اجمالية قدرها ١٧٣.٤٨٥ مليون جنيه ٠

اما بالنسبة لقطاع الاعمال العام مبلغ ٩.٥٣١ مليون جنيه عبارة

١٠٣٦٩٩١ تعليات لحين نهو الاعمال فرى الشركة ٠

٣٦١٤٣٩١ ارصدة مدينة بحسابات المقاولين والموردين لحين انتها التسوية ٠

٤٨٨١ ارصدة جارى نحليلها ٠

اما بالنسبة لمبلغ ١٥٤٨٩٨ طرف جهات حكومية

٣٧٨٣١٤٦١ تأمينات لدى الجهات الخارجية ٠

٦٠٦٠٦٩٣٠ عبارة عن ارصده مدينة طرف هيئات وشركات ومدينة تحت التسوية امانات لدى العملاء ٠

٤٣٠٩٣٦٣٥ جارى مدين فرع ليبيا يقابله معله ٣٢١١٣٠.٣٥٧ جارى المركز الرئيسى بالاضاح

رقم (١٧) ٠

ب -بلغت جملة الأرصدة المدينة المتوقفة عن السداد منذ عدة سنوات نحو ١١٨.٤٤٠مليون جنيهومكون عنها مخصص بمبلغ ٢١.٥ مليون جنيه.

يتعين تحديد أسباب توقف هذه الأرصدة وعدم تحصيلها في حينه مع تحديد المسئولية بشأن عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيلها وتكوين مخصص يتناسب مع قيمتها.

الرد :-

الارصدة المدينة المتوقفة ١١٩٦٦٣٦٩٥ ٠

جارى الفحص والتسوية حيث ان هذه المبالغ يوجد قضايا مرفوعه على بعض الجهات مثل شركة جنوب الوادى ٠

ج -أسفرت أعمال مراجعة بعض العمليات المسندة للشركة العامة لإستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير عن تقاعس بعض المقاولين عن تنفيذ الاعمال المسندة اليهم وقيام الشركة بسحب العمل منهم الامر الذي ادي الي تحميل الشركة لغرامات وفروق اسعار وقامت الشركة بقيدها علي هؤلاء المقاولين ونتيجة لذلك تضخم ارصدتهم دون تحصيل.

ومن أمثلة ذلك: -

- ظهر الرصيد المدين لشركة الهدى للمقاولات العمومية بمبلغ ١٥٦٦٠٢١ جنيهاًوقد تبين أن تلك المديونية نتيجة لتقاعس المقاول عن تنفيذ بعض الأعمال المسندة له (مشروع الواحات البحرية) وتم سحب الأعمال منه بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٣ والتنفيذ على حسابه وقامت الشركة برفع عدة دعاوي قضائية ضد المقاول بأرقام ٩٤٢لسنة ٢٠١٧ ، ٩٤٣لسنة ٢٠١٧ ، ٩٤٤لسنة ٢٠١٧ ، ٩٤٥لسنة ٢٠١٧ ، ٣٣٢لسنة ٢٠١٤ ومازالت متداولة.

يتعين متابعة كافة الدعاوي القضائية التي تم إتخاذها ضد المقاول المذكور والإفادة بما تم بشأنها.

الرد :-

تم موافاة قطاع الشئون القانونية بكل ما يلزم من مستندات لتقديمها فى الدعوى المرفوعة من الشركة ضد المقاول وما زالت الدعاوى متداوله وسنوافى سيادتكم فور موافاتنا من قطاع الشئون القانونية بأى مستجدات .

- ظهر الرصيد المدين لمؤسسة سوماك مصر للتجارة والمقاولات بمبلغ ٥٢٢١١٩٤ جنيها وقد تبين من الفحص أن جملة قيمة الأعمال التي قام المقاول بتنفيذها بمبلغ ٢٦٩٥٠٨٢٤جنيهاً طبقاً لأخر مستخلصات أرقام (٣٨ ، ٤١) بنسبة تنفيذ قدرها ٩٦.٨% من قيمة العقد وتم سحب العمل منه في ٢٠٠٦/٦/١٣ وقامت جهة الإسناد (وزارة الزراع ة) باحتساب وخصم غرامات تأخير وفروق أولويةعلى الشركة وبالتالي وتمقيدها على المقاول المذكور وحتى تاريخه لم تقم الشركة باتخاذ الإجراء ات القانونية لتحصيل مستحقاتها.

يتعين بحث أسباب عدم أقامة دعاوي قضائية حتي تاريخه ضد المقاول المذكور مع متابعة الدعاوي القضائية المرفوعة من جهة الاسناد ضد الشركة وموافاتنا بما تم بشأنها.

الرد :-

بخصوص الرصيد المدين لمؤسسة سوماك مصر للتجارة والمقاولات . بشأن عدم اقامة الدعاوى القضائية حتى تاريخه ضد المقاول المذكور مع متابعة الدعاوى القضائية المرفوعة من جهة الاسناد ضد الشركة تم تكليف قطاع الشئون القانونية باقامة الدعوى القضائية اللازمة ضد المقاول طبقاً لقرار مجلس الادارة .

- مبلغ ١٢٢٨١٨جنيهاً باسم المقاول/ أحمد كمال محمد الطاهر في ٢٠١٧/٩/٨ فى وقد تبين سحب العمل من المقاول بتاريخ ٢٠٢١/٦/٣٠

والتنفيذ على حسابه عن عملية تنفيذ اعمال استكمال حماية وادي الشيخ من أخطار السدود ارقام ٤، ٣ وعملية توريد وبناء دبش واستكمال أعمال الدبش المتبقية لزوم الترعة وتم رفع الدعوي رقم ٢٠٨٦ لسنة ٢٠١٧ محكمة جنوب القاهرة للمطالبة بالمديونية المستحقة عن العقد رقم ١ لسنة ٢٠٠٨.

يتعين متابعة الدعوي المرفوعة وموافاتنا بما تم بشأنها

- مبلغ ١٨٨٣٠٤جنيهاً بإسم المقاول/ عيد مصطفي احمد على وقد تبين ان تلك المديونية تمثل قيمة عجز خامات منصرفة للمقاول بالزيادة عن عملية تنفيذ اعمال مصنعيات محطة معالجة الصرف الصحي بمدينة الفرافرة عن العقد رقم ٤٤/٢٠٠٥/٢٠٠٦ بمبلغ ١٣١٠٢٣٥جنيهاً حيث تم سحب العمل من المقاول لتقاعسة عن التنفيذ وتم رفع الدعوي رقم ٤٦٦٤ لسنة ٢٠١١ مدني كلي جنوب القاهرة وقضي فيها بجلسة ٢٠١٦/٧/٢٥ بحكم نهائي بالزام المقاول المذكور بأن يؤدي للشركة مبلغ ١١٥٩٢٢جنيهاً بالاضافة الي الفوائد القانونية بواقع ٤% حتي اتمام السداد.

يتعين اتخاذ اللازم نحو تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة وموافاتنا بما يتم في هذا الشأن.

الرد :-

تم مخاطبة قطاع الشئون القانونية نحو تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة بالطرق القانونية .

مبلغ ٢٦١٧٥١٩٧ جنيهاً بإسم المقاول/صبري سدراك يوسف ، مبلغ ١٩٠٨٥٣٥٥ جنيها باسم المقاول / صابر سدراك يوسف نتيجة تقاعسهما عن تنفيذ العمليات المسنده اليه بمنطقة توشكي وقد تبين قيام الشركة برفع دعوي قضائية ضد المقاولين برقم ٨٧٠لسنة ٢٠١٧ مدني كلي سوهاج وانتهت الي إعادتها للمحكمة وتصحيح شكل الدعوي.

يتصل بذلك وجود ارصدة دائنة طرف المقاولين المذكورين (صبري سدراك يوسف ، صابر سدراك يوسف) بحساب غرامات المقاولين والموردين بمبلغ ١٠٥٤٨١٥ جنيه ، ٧٥٩٧٣٣ جنيه علي التوالي.

يتعين خصم المبالغ الدائنة من المديونية واتخاذ الاجراءات اللازمة لمتابعة سير الدعوي القضائية وموافاتنا بما تم بشأنها.

- صدر حكم نهائي في الدعوي رقم ٤٨٥٨ لسنة ٢٠١٤ المقامة من الشركة ضد المقاول/ حمادة حسن موسي بتاريخ ٢٠١٧/٥/٦ المسند اليه عملية تنفيذ الاعمال الصناعية والتبطين لعملية ٦٢٨٠ فدان بإلزامه بأن يؤدي للشركة مبلغ ١٦٢٧٥٦ جنيها وفوائد بنكية بواقع ٤% من تاريخ المطالبة القانونية بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٦ بالإضافة الي مبلغ ١٠٠٠ جنيه كتعويض للشركة .

يتعين موافاتنا بأسباب عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة وموافاتنا بما يتم في هذا الشأن .

الرد :-

الحكم رقم ٤٨٥٧ لسنة ٢٠١٤ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد المقاول / حمادة حسن موسى . حكمت المحكمة بأن يؤدى للشركة مبلغ وقدره مائة واثنين وستون الفا وسبعمائة وستة وخمسون جنيهاً وثمانية وعشرون قرشاً وفوائد قانونية بواقع ٤% من تاريخ المطالبة القضائية الحاصل فى ٢٦ /١/ ٢٠١٤ وحتى تمام السداد مع الزامه باداء مبلغ عشرة الاف جنيهاً تعويضا عن الاضرار الماديى ومبلغ ٧٥ جنيه اتعاب محاماه .

تم استلام الصيغة التنفيذية بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١٨ وتحدد يوم ٢٠١٨/٣/١٨ للتنفيذ الجبرى بعد انتهاء الدراسة الامنية وعليه تم عمل نشرة بيع للمنقولات المحجوز عليها لدى المدعى عليه وتم عمل محضر

تبديد لاقامة جنحة تبديد ضد المدعى عليه لعدم تنفيذه الحكم الصادر ضده .

- مبلغ ٣٦٨١٣١٣جنيهاً باسم/شعبان عبد الصمد عبد الجواد/ وعادل محمد فريد وقد تبين قيام الشركة نتيجة تقاعس هذا المقاول عن تنفيذ (عملية تنفيذ محطة رفع بني صالح بني سويف محطة طلبات دير السنقورية ومبني المحولات بني سويف) على حسابه وتحميله بكامل تكاليف عملية التنفيذ وليس على أساس الفروق الناتجة على التنفيذ مما ترتب على ذلك تضخم قيمة المديونية وظهورها على غير حقيقتها.

يتعين بحث تلك الأرصدة وإجرا ء التسويات اللازمة في ضوء ذلك والعمل علي تحصيلها والإفادة.

الرد :.

تم سحب الاعمال من المقاول المذكور وجارى التنفيذ بالخصم لانهاء العمليات المسنده له وعلية يتم تحميل المقاول المذكور على هذا الاساس حيث فور الانتهاء من التنفيذ بالكامل سيتم ادراج تلك الاعمال له وسيخصم منها تكلفة تنفيذها بالكامل وحينها يتضح المديونية المستحقه عليه ويتم مطالبتة بها قضائياً .

- تضمنت المبالغ الآتية مبلغ ٣٤,٠٤٣ مليون جنيه باسم / اشرف فهمي الجابري ومبلغ ٣٨,٤٥١ مليون جنيه باسم / مصطفي عبدالحميد محمود حيث تم سحب العملية المسندة للشركة بمنطقة بحيرة المنزلة من طرف جهة الإسناد (الهيئة العامة لحماية الشواطئ) التابعة لوزارة المواد المائية والريوتقوم جهة الإسناد بالتنفيذ على حساب الشركة نتيجة تقاعس المقاولين المشار إليهم عن تنفيذ الأعمال المسندة إليهم وقامت جهة الإسناد باحتساب وخصم قيمة فروق أسعار وغرامات واستقطاعات تكاليف إعلان ومصاريف إدارية نتيجة سحب العمل بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٦ وتم قيدها عل ى المقاول ين

المذكور ين وقد تبين قيام الشركة برفع دعوي قضائية ضد المقاولين رقم ١٩٥ لسنة ٢٠١٨ ، .

يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحصيل تلك المديونيات متابعة الدعاوي المرفوعة وموافاتنا بما تم بشأنها .

الرد :.

تم موافاة قطاع الشئون القانونية بكل ما يلزم من مستندات لتقديمها فى الدعوى المرفوعة من الشركة ضد المقاولين وما زالت الدعاوى متدواله وسنوافى سيادتكم فور موافاتنا من قطاع الشئون القانونية بأى مستجدات

د -تضمنت نحو ٦,٢١٧مليون جنيه بإسم/ البنية الاساسية وتمثل باقي المستحق على المستثمرين على الاراضي المشتراة من الشركة حيث تم خصم ١٩,٧٠٢مليون جنيه بمعرفة الهيئة العامة لمشروعات والتنمية الزراعية التعمير قيمة مستحقات الشركة عن الأراضي الممنوحة لها وتم تحصيل مبلغ ١٣.٢١٤مليون جنيه من المستثمرين ولم يتم تحصيل الباقي والمستحق على هؤلاء المستثمرين حتي تاريخ الميزانية في ٢٠٢١/٦/٣٠ ومكون عنها مخصص بمبلغ ٢مليون جنيه فقط.

يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل باقي مستحقات الشركة طرف هؤلاء المستثمرين.

الرد :.

تم اعداد كشوف باسماء المستثمرين المتعسرين بسداد قيمة البنية الاساسية وارسالها لمديرية الزراعة بالنوبارية يفيد بعدم التعامل معهم فى صرف الحصة المقرره من الكيماوى والتقاوى الا بعد سداد البنيه الاساسية ورغم ذلك يقوم القطاع التجارى بعمل انذارات للمستثمرين لحثهم على السداد ولا يتم التعامل مع اى مستثمر يحضر للقطاع التجارى لاى اجراء

الا بعد التنبيه عليه بسداد قيمة البنيه الاساسية وهذا ادى الى تحصيل الشركة جزء كبير من المبالغ الخاصة بالبنية الاساسية .

هـ تضمن حـ/مدينون متنوعون في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ نحو ١.٧٥٦مليون جنيه تحت مسمي تأمينات لدي الغير ولم يتم موافاتنا من الشركة بتحليل قيمة هذا الرصيد والمستندات المؤيدة وسنة تحميلها مما تعذر معه التحقق من صحته.

يتعين موافاتنا بتحليل مفردات هذا الرصيد المذكور والمستندات المؤيدة له.

الرد :.

جارى اعداد التحليل وسيتم موافاة الجهاز به .

و بلغ رصيد حساب أمانات لدي العملاء فى ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٤١.٣٩٧مليون جنيه وقد تضمن الحساب مبلغ ١٢.٨٧١مليون جنيه طرف شركة جنوب الوادي للتنمية والذي يمثل مديونية مستحقة للشركة طرفها منذ اكثر من سبع سنوات عن تلك العمليات ولم تقم الشركة بإجراءمصادقا ت او مطابقات الوقوف على صحة تلك المديونيات وهذه المديونية مرفوع بشأنها الدعوي القضائية رقم ٦٦٢ لسنة ٢٠١٨ محكمة جنوب القاهرة الابتدائية.

يتعين اجراء المصادقا ت مع الشركة للموقوف على صحة تلك المديونيات مع متابعة الدعوي المشار اليها وموافاتنا بما انتهت اليه.

الرد :.

يوجد دعوى وتم ايداع تقرير الخبير لصالح الشركة .

ز بلغ رصيد حـ/أرصدة طرف هيئات وشركات فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ بنحو ١٥.٣١٧مليون جنيه وقد تضمنت المبالغ الاتيه:-

نحو مبلغ ١٠.٧٥٧مليون جينه باسم/ هيئة التعمير حيث سبق تخصيص مساحة ١٠ الاف فدان للشركة بشرق العوينات وقد بلغت تكاليف الارض

والاستصلاح نحو ٩.٦٥٦مليون جنيه حيث سبق إبرام عقد ابتدائي بين الهيئة المذكورة والشركة في ١٩٩٩/٤/٤الا انه بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٤ صدر قرار من الهيئة بسحب الأرض المخصصة للشركة مما حذا بالشركة إقامة الدعوي رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٩ وكونت الشركة مخصص عنها بكامل القيمة ومازالت الدعوي متداولة بالقضاء لم يتم البت فيها بعد.

يتعين موافاتنا بما انتهت إليه الدعوي المشار إليها.

الرد :-

توجد دعوى للحصول على التعويض المناسب أو الحصول على قطعة ارض بديلة .

- مبلغ ٤٠٩٢٢جنيهاً تحت مسمي/ رصيد دائن طرف مكتب تأمينات بورسعيد(شاذ) مرحل منذ سنوات دون الوقوف على صحة ذلك الرصيد ودون موافاتنا بمصادقة مع المكتب المذكور للوقوف على صحته فى ٢٠٢١/٦/٣٠.

يتعين بحث ذلك الرصيد والعمل على تسويته.

الرد :-

جارى المتابعة والاستفادة من الرصيد طرف المكتب .

ح تضمنت الأرصدة المدينة تحت التسوية في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٥,٨٥٥ مليون جنيه وقد تضمنت مبلغ ٣٥٤١٤٨ جنيهاً في ٢٠٢١/٦/٣٠ بمسمي مرتبات المشرفين والمهندسين وقد تبين أن تلك المبالغ عبارة عن مرتبات ومكافأت للسادة المهندسين المشرفين عن تنفيذ بعض أعمال المقاولات ويتم خصم مبالغ من مقاولي الباطن على ذمة سداد تلك المرتبات لهؤلاء المشرفين .

يتعين بحث أسباب عدم سداد المقاولين تلك المبالغ وإجراء التسويات اللازمة بشأنها.

الرد :-

جارى حاليا تحميلها على مقاولى الباطن كل مقاول على حده (تحت مسمى مصروفات الاشراف) .

ط بلغ رصيد حساب / عهد طرف العاملين فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ٧٨١٤٩٨ جنيها وقد تبين بشأنه ما يلى :-

- تقوم الشركة بصرف عهد نقديه للعاملين بها على ذمة أعمال ولم يتم تسوية العهد فى تاريخ الميزانية او جردها .

  يتعين بحث أسباب ذلك ووضع نظام رقابة داخلية يضمن تسوية العهد اولاً بأول ويحكم الرقابة عليها.

- وجود أرصدة طرف بعض العاملين بلغت نحو ٩٦٩٢٨ جنيه لم تحصل هذه المبالغ منذ سنوات .

  يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل هذه المبالغ .

- وجود بعض الارصدة الدائنة (الشاذة) بحساب العهد لبعض العاملين بلغت ٣٧٨٥٣ جنيها .

  يتعين بحث هذه الارصدة والعمل علي تسويتها .

الرد :-

قرر مجلس ادارة الشركة بجلسة رقم (١١٩) بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٩ بالموافقة على ما انتهى اليه الرأى القانونى فى التحقيقات التى تمت بشأن احالة التحقيق الخاص بديون على بعض العاملين بالشركة والمقدرة بمبلغ ١٠٦٣٨٤.٧٠٢ جنيه (فقط مائةوستة الف وثلاثمائة واربعة وثمانون جنيهاً و ٧٠٢ / ١٠٠٠ لاغير) وعدم تحصيلها من مدينيها واتخاذ الاجراءات القانونية ضد المخالفين

بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٥ تم ارسال البلاغ لهيئة النيابة الادارية نفاذاً لقرار مجلس ادارة الشركة وقامت هيئة النيابة الادارية بمباشرة شئونها واجراء التحقيقات عن الواقعة مع كلاً من الاستاذ / علاء الدين عبدالحليم عبدالعزيز . مدير عام شئون العاملين والمحاسب / محمود سعد على الوكيل . رئيس قطاع التنمية الادارية .

بتاريخ ٢٠٢١/٩/٧ قامت هيئة النيابة الادارية بارسال مذكرة بالرأى فى القضية رقم ٣٢٤ لسنة ٢٠٢٠ نيابة الزراعة قسم أول انتهت فيها بقيد الواقعة مخالفة مالية بالمواد ارقام ٥٦/أ ،ب ،٦٠ ،٥٩ من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وبالمادتين ١٠٨ ، ١٠٩ من لائحة شئون العاملين بالشركة العامة لاستصلاح الاراضى والتنمية والتعمير والمادة الاولى / ٣ من القرار رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن سريان احكام النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة وتعديلاته ضد كلاً من :.

. المحاسب / محمود سعد على الوكيل . رئيس قطاع التنمية الادارية

. الاستاذ/علاء الدين عبدالحليم عبدالعزيز. مدير عام شئون العاملين

٩. لانهما خلال الفترة من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠١٩ بدائرة عملها وبوصفهما السابق

الاول : اتخذ اجراءات استصدار القرار رقم ٨٤ بانهاء خدمة المهندس / كمال كمال ذكى الشيوى . من الشركة بالاستقالة مع تسوية معاشه وذلك دون سداد المبالغ المستحقه عليه للشركة وقيمتها ٤٩٩٢٩.٩٣١ جنيه دون اتخاذ اجراءات تسوية هذه المديونية قبل انهاء خدمته وبالرغم من وجود اشعرات خصم قطاع المراجعة على النحو الموضح تفصيلاً بالاوراق ٠

ثانياً : مجازاة المخالفين المذكورين تأديبياً ٠

ثالثاً : للشركة ابلاغ النيابة العامة من عدمه بشأن الواقعة محل التحقيق فى ضوء ما يترائى لها من اجراءات يمكن اتخاذها لاستيداء مستحقاتها محل التحقيق ٠

تم الخصم بالزيادة وجارى تسوية الارصدة ٠

١٠. ظهر رصيد النقدية بالبنوك والصندوق في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ بنحو ٢٢.٠٥٤ مليون جنيه حسابات جارية مدينة و ودائع ونحو٩٥.٥٨٣ مليون جنيه بنوك دائنة وقد تلاحظ بشأنها ما يلي :-

- تم جرد النقدية البالغة ٨١٥ جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها.

ونوصي بإيداع النقدية بالبنك في ٦/٣٠ من كل عام احكاماً للرقابة علي النقدية.

- لم نواف بشهادات بنكية بمعظم أرصدة البنوك المدينة والدائنة في ٢٠٢١/٦/٣٠ باستثناء البنك الأهلي المتحد وبنك أبوظبي التجاري وبنك مصر والبنك الأهلي الكويتي للحسابات الجارية والودائع وخطابات الضمان.

يتعين موافاتنا بالشهادات المطلوبة.

الرد :.

بخصوص عدم وجود شهادات للبنوك فى ٢٠٢٠/٦/٣٠

تم مخاطبة جميع البنوك لطلب شهادات بالارصدة ولم يتم الرد (مرفق صور)

اسم البنك	
التعمير والاسكان	**لوجود حجز من الضرائب (ضريبة القيمة المضافة)**
التنمية والائتمان الزراعى	**لوجود حجز من الضرائب (ضريبة القيمة المضافة)**
قطر الوطنى	**لوجود حجز من الضرائب (ضريبة القيمة المضافة)**
الشركة المصرفية العربية الدولية	**لوجود حجز من الضرائب (ضريبة القيمة المضافة)**
بنك بلوم	**لوجود حجز من الضرائب (ضريبة القيمة المضافة)**
البنك التجارى	**لوجود حجز من الضرائب (ضريبة القيمة المضافة)**

اما بالنسبة لرصيد الخزينة سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً ٠

- بلغ رصيد حساب الودائع في ٢٠٢١/٦/٣٠ بنحو ١٢.٢٣٧ مليون جنيه وقد تم حساب فوائد الودائع هذا العام علي أساس تقديري بمعدل

فائدة قدره ٣% فقط لكل من بنك قطر الوطني الأهلي وبنك الإسكندرية ، وبنك مصر الموسكي وهي فائدة متدنية جداً بالنسبة لأسعار الفائدة المحددة من البنك المركزي والي لا تقل عن ٨% سنوياً حسب بنك الوديعة.

نوصي بإعادة حساب هذه الفوائد والبالغة ٣٦١.١٨١ الف جنيه فقط خلال العام طبقاً للسعر المعلن من البنك المركزي في تاريخ الميزانية والحصول علي شهادات بالفوائد الفعلية من هذه البنوك ومن ثم إجراء التسويات اللازمة.

الرد :.

هذه الودائع ليست حرة ولكنها مجمده كضمان لخطابات الضمان علماً بأن هذه البنوك لم توافينا بأى شهادات بسعر العائد لوجود نزاع قانونى مع هذه البنوك وتم احتساب العائد تقديرى ٠

- مازال الرصيد الدفتري لبنك مصر فرع الموسكي في ٢٠٢١/٦/٣٠ سحب علي المكشوف دائن بمبلغ ٢٩.٥٥٠ مليون جنيه في حين أن أخر شهادة من البنك في ٢٠١٩/٦/٣٠ تضمن رصيد مدين بمبلغ ٨٩.٦٩٠ مليون جنيه بفارق نحو ٦٠.١٤٠ مليون جنيه ، وقد قامت الشركة بتوقيع عقد تسوية مع البنك بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٥ لتصبح المديونية علي الشركة بملغ ٦٣.٧٧٨ مليون جنيه بدلاً من ١١٢.٥٧٠ مليون جنيه وقد تم تقديم شيكات آجلة للبنك بمبلغ ٢٠ مليون جنيه ولم تلتزم الشركة بالسداد في المواعيد حيث قامت بسداد شيك واحد فقط بمبلغ ٥.٥ مليون جنيه والباقي لم يسدد مبلغ ١٤.٤٦٠ مليون جنيه بخلاف الفوائد المدينة من عام ٢٠١٨ حتي عام ٢٠٢١ وقد أدي هذا الي صدور الحكم القضائي رقم ٨٨١ لسنة ٧ ق من المحكمة الاقتصادية بالقاهرة لصالح البنك المذكور بالزام الشركة أن تؤدي مبلغ ٨٩٩٩٩٢٦٧ جنيه للبنك المذكور بخلاف فوائد بواقع ١٣.٥% ، وقد قامت الشركة بالطعن علي الحكم برقم

٤٨٨٩ لسنة ٩ ق لوقف تنفيذه ومازال الطعن متداول حتي الأن ولم يحدد لها جلسة ، وقامت الشركة بتكوين مخصص بمبلغ ٢٠ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣١ لمقابلة هذا الحكم وذلك لحين صدور نتيجة الطعن المقدم.

يتعين متابعة الطعن المقدم من الشركة وموافاتنا بما تم فيه مع الحصول علي شهادة من البنك المذكور بالرصيد في ٢٠٢١/٦/٣٠ واجراء التحقيق اللازم وتحديد المسئولية بشأن التأخر في السداد والذي أدي الي صدور الحكم السابق الإشارة اليه ، مع تدعيم المخصص.

الرد :-

تم عمل مخصص بمبلغ ٢٠ مليون جنيه عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ وسيتم استكمال تكوين المخصص خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢ وتم عمل تفاوض مع البنك لسداد مبلغ عشرون مليون جنيه والتصالح فى الحكم عن طريق بيع عدد قطعة ارض من ارض دار السلام وتم عمل جلسة مزاد فى ٧ /٢٠٢١ ولم يتقدم احد للشراء وجارى اعادة عرض الارض للبيع لسداد البنك

- تضمنت مذكرة تسوية بنك أبوظبي التجاري في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ٢١٣٥٠ جنيه عبارة عن توريدات منذ عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ لم يتم اثباتها بالدفاتر برغم ورودها بكشوف البنك المذكور.

يتعين التحقيق من عدم اثبات هذه التوريدات بمبلغ ٢١٣٥٠ جنيه في تاريخ المراجعة برغم انها منذ عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وسرعة مخاطبة البنك المذكور لمعرفة أصحاب هذه التوريدات واثباتها بالدفاتر طبقاً لذلك.

الرد :-

تم تحرير خطاب للبنك للافاده عن مصدر هذه التوريدات وفور ورووود اشعارات الاضافة من البنك سوف يتم اثباتهم دفتريا فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ .

- استمرار الشركة في عدم رد خطابات الضمان خلال ثمانية أشهر والبالغ قيمتها في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٧.٨٣١ مليون جنيه لبنك اسكندرية فرع الجيزة طبقاً لعقد تسوية الموقف مع بنك الإسكندرية في ٢٠١٥/٥/١٧ حتي تاريخ المراجعة في أغسطس ٢٠٢١ مما قد يعرض الشركة لإلغاء التسوية مع البنك لعدم التزام الشركة ببنود الاتفاق ، وقد كونت الشركة مخصص بمبلغ ٥ مليون جنيه فقط بهذا الشأن.

يتعين الإلتزام بعقد التسوية مع بنك الإسكندرية والإفادة بما يتم في هذا الشأن مع تدعيم المخصص السابق تكوينه.

الرد :.

بالنسبة لخطابات ضمان بنك الاسكندرية جيزة تم رد خطاب ضمان بمبلغ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٥/٦ ليصبح رصيد خطابات الضمان حاليا ٧.٨٣ مليون جنيهاً وتم ابرام عدد ٢ وديعة بمبلغ ١.٢٥ مليون جنيه كمارج لرصيد خطابات الضمان ليصبح بعدها رصيد خطابات الضمان غير المغطى هو ٦.٥٨ مليون جنيها وجارى العمل حاليا على رد باقى خطابات الضمان للبنك .

- ظهر رصيد حساب البنك الأهلي المصري فرع دار السلام في ٢٠٢١/٦/٣٠ دائن بمبلغ ٤٦.٣٦٤ مليون جنيه وحتي تاريخ الفحص لم يتم تفعيل التسوية التي تمت مع البنك المذكور بمبلغ ٢٦ مليون جنيه في ٢٠١٤/٣/٢٤ وقد قام البنك المذكور برفع الدعوي رقم ١٣٠ لسنة ١٢ ق أمام المحكمة الاقتصادية بالقاهرة وصدر له الحكم في ٢٠٢١/٨/١ بالزام الشركة بمبلغ ٧٧١٩١٥٥٠ جنيه ولم يتم نسخ الحكم حتي تاريخ الفحص حسب إفادة الشركة.

يتعين تحديد المسئولية بشأن عدم تفعيل التسوية المشار اليها وموافاتنا بصورة من الحكم السابق الإشارة اليه بمجرد الحصول عليه مع تكوين المخصص اللازم.

الرد :-

بخصوص البنك الاهلى المصرى يوجد نزاع قضائى وجارى الاتفاق على تسوية المديونية .

- مازالت معظم أرصدة البنوك الخاصة بالشركة محجوز عليها منذ ٢٠١٨/١/٢٣ لصالح مصلحة الضرائب المصرية وذلك لسداد مستحقات بلغت نحو ٨.٥٩٣ جنيه طبقاً لمحضر الحجز الإداري، وهذه البنوك هي :- البنك الأهلي المصري، بنك مصر ، بنك القاهرة ، بنك الإسكندرية ، بنك قطر الوطني الأهلي ، البنك التجاري الدولي ، بنك المؤسسة العربية المصرفية ، بنك التعمير والإسكان ، مصرف أبوظبي الإسلامي ، بنك أبوظبي الوطني، بنك التنمية والائتمان الزراعي ، بنك بلوم مصر.

يتعين علي الشركة سرعة اتخاذ كافة الإجراءات لرفع هذا الحجز الإداري علي حساباتها وسداد كافة مستحقات مصلحة الضرائب مع الإفصاح عن هذا الحجز الإداري بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية (إيضاح البنوك).

١١. بلغت الالتزامات طويلة الأجل وتسهيلات موردين في ٢٠٢١/٦/٣٠مبلغ ٢٠.٧٩١مليون جنيه تبين بشأنها ما يلي :-

- تضمنت مبلغ ٦.٩٩٨ مليون جنيه باسم اقساط ارض شرق السويس حيث قامت الشركة بشراء ٧١٥فدان شرق السويس بالمزاد العلني من الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير منذ عام ٢٠٠٤ وتم سداد مبلغ ٤.٠١١مليون جنيه مقدم الثمن والباقي علي خمسة اقساط سنوية متساوية الفائدة ويستحق القسط الاول بعد مضي سنة من دخول المياه والمرافق كذلك تبين سداد مبلغ ٢.٨٥٥ مليون جنية في ٢٠٢١/٦/٣٠ خصما من مستحقات الشركة لدي الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير وقد تبين قيام الشركة ببيع كامل تلك المساحة للمستثمرين منذ استلامها وتخصيصها من هيئة التعمير وبلغت حصيلة البيع نحو ٢٢.٧٢٤مليون

جنيه ولم تسدد الشركة باقي ثمن تلك الارض لهيئة التعمير بالرغم من قيامها بالتصرف في كامل المساحة المشار اليها .

يتعين موافاتنا بأسباب ذلك والافادة .

الرد :-

مبلغ ٦.٩٩٨ مليون جنيه تم السداد من مستحقات الشركة طرف هيئة التعمير عن الاعمال التى نفذتها الشركة لصالح الهيئة .

- تضمنت مبلغ ١٣.٧٩٣مليون جنيه باسم اتحاد المساهمين العاملين ويمثل المستحق لاتحاد المساهمين طرف الشركة العامة عن توزيعات الارباح عن سنوات سابقة ولم يتم سدادها من الشركة لاتحاد المساهمين كما تبين عدم قيام اتحاد المساهمين بسداد باقي اقساط الاسهم للشركة القابضة والمقدرة بنحو ١٤مليون جنيه وذلك خلال فترة عمل الشركة تحت مظلة القانون رقم ١٥٩لسنة ١٩٨١ وتعديلاته قبل خضوع الشركة للقانون رقم ٢٠٣لسنة ١٩٩١ .

كما تبين عدم قيام الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي بسداد قيمة الأسهم المستحقة لاتحاد العاملين المساهمين طبقاً لما تم الاتفاق عليه مع الاتحاد لتنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٢ حيت تم تحرير محضر إتفاق على ذلك في ٢٠١٣/١٠/٢٤.

يتعين إجراء الدراسة القانونية لموقف اتحاد العاملين المساهمين مع الشركة وموافاتنا بما يتم في هذا الشأن.

الرد :-

تم سداد جزء من مستحقات الاتحاد طرف الشركة القابضة وسيتم السداد للاتحاد حسب توفير السيوله بالشركة .

١٢. بلغت أرصدة المخصصات في ٢٠٢١/٦/٣٠مبلغ نحو ١٦٧.٦٠٨ مليون جنيه ولم نواف من الشركة بالدراسة اللازمة لكافة المخصصات ولوحظ بشأنها ما يلي :-

- تضمنت المخصصات مبلغ ٨.١٦٩مليون جنيه تخص فرع الشركة بليبيا على الرغم من وجود مديونيات مستحقة بفرع الشركة بليبيا لم يتم تحصيلها نظراً للظروف الأمنية بدولة ليبيا بيانها كمايلي :-

٣٠.٨١٣ مليون جنيه مديونيات على عملاء الفرع ضمن أرصدة العملاء وأوراق قبض.

١٨.٢٨٤مليون جنيه مديونيات تخص فرع ليبيا بحساب مدينون وأرصدة مدينة أخرى .

٢.١٠٦ مليون جنيه قيمة المخزون بفرع الشركة بليبيا.

٦.٨٢٦ مليون جنيه قيمة النقدية بالبنوك والصندوق بفرع الشركة بليبيا.

الرد :-

لم يتم جرد الاصول اعتباراً من ٢٠١٣/١٢/٢٥ نظراً للانفلات الامنى داخل ليبيا وعند استقرار الأوضاع سوف نقوم بجرد دقيق للاصول للتحقق من مدى صحة الارصدة على الطبيعة وسنقوم بعمل المطابقات اللازمة واعداد القوائم المالية وسوف يتم موافاتكم بما تم من اجراءات بهذا الخصوص وذلك عند استقرار الأوضاع الامنية مع الاحاطه بأنه تم عمل ملف كامل بالتعويضات .

- بلغ مخصص الضرائب المتنازع عليها نحو ٦٧.١٥٣ مليون جنيه في حين بلغت قيمة الضرائب (أرباح شركات أموال) من واقع نموذج ٩أحجز عن السنوات من ٩٨/٩٧ حتى عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ نحو ١١٠ مليون جنيه بخلاف غرامات مقابل التأخير البالغة حتى ٢٠١٦/٩/١ نحو ٩٥.٤مليون جنيه بالإضافة لمبلغ نحو ٨.٦ مليون جنيه قيمة الحجز الوارد بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٣ (ضريبية مبيعات) على البنوك التي تتعامل معها الشركة كما لم يتم حساب ضرائب كسب العمل المستحقة على العاملين عن الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠.

يتعين إعداد دراسة وافية لكافة مستحقات الضرائب وتدعيم المخصص المذكور .

الرد :-

تم فحص الشركة ضريبة كسب العمل حتى ٢٠١٦ ويوجد رصيد دائن للشركة طرف المصلحة وجارى فحص السنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠١٩ ٠

اما بالنسبة الضريبة العامة على الدخل فقد تم سداد مبلغ حوالى مليون جنيه ويتم السداد حسب توافر السيوله وتم تقديم ملف بالاراضى المملوكة للشركة للوفاء بالسدد فى شكل عينى ٠

- بلغ رصيد مخصص القضايا والمطالبات في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٤.٣٥٠ مليون جنيه في حين ان بيان القضايا المُعد بمعرفة الشركة لم يوضح نسب المكسب والخسارة لكل قضية مما تعذر معه الحكم على مبلغ المخصص الواجب تكوينه لهذه القضايا كما أن القضايا المرفوعة على الشركة للعام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢١ تتعدي ٢٠٠ مليون جنيه فضلاً عن عدم موافاتنا بالدراسة الخاصة بتكوينه.

  يتعين موافاتنا بالدراسة الخاصة لكافة المخصصات مع تدعيمها في ضوء ما سبق.

الرد :.

تم تكوين مخصص لمقابلة مديونية بنك مصر اما باقى القضايا فهى محل تداول والدعوى المرفعة منهم يتم المبالغ فى قيمة الدين والتعويض المطلوب وسيتم تكون المخصصات اللازمة فى ضوء تحقيق ارباح بالشركة ٠

نحيط سيادتكم علماً بأن مخصص القضايا رقم غير ثابت ومتغير لان الشركة عند رفع قضايا ضد خصومها تطالب بأقصى سقف مالى كذلك خصوم الشركة والامر يرجع الى قرار هيئة المحكمة من حيث المبلغ القرر به الحكم والفوائد القانونية والمصاريف القضائية المحكوم بها فى الدعوى وتاريخ المطالبة القضائية وحتى تمام السداد ٠

- تم تخفيض رصيد حساب العملاء بقيمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في ٢٠٢١/٦/٣٠بنحو ٢١.٥ مليون جنيهاً دون اجراء الدراسة اللازمة لهذ المخصص في حين بلغت الأرصدة المدينة المتوقفة والمرحلة من سنوات سابقة(عملاء – مدينون وأرصدة مدينة أخري) نحو ١١٩,٦٦٤ مليون جنيهاً.

يتعين موافاتنا بالدراسة الخاصة بتكوين ذلك المخصص مع تدعيمه في ضوء الارصدة المتوقفة.

الرد :.

بالنسبة للعملاء فان معظم المديونية طرف جهات حكومة وتبلغ ٨٦ مليون جنيه وجارى متابعة التحصيل أو التسوية حال عدم امكانية التحصيل ٠

١٣. بلغ رصيد حساب الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ٣٦٩.٠٠٩ مليون جنيه كمايلي: -

وقد تضمن الحساب ما يلي: -

- بلغت الأرصدة الدائنة المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١٣٦.٤٥٦ مليون جنيه حيث تم رفع الحجز الاداري من الهيئة بتاريخ ٢٠٢١/٧/٢٧ علي تقسيط المبالغ المستحقة عليها للهيئة والبالغة ١٢٣,٣٥٧ مليون جنيه (شاملة عوائد تأخير شهر ٢٠٢١/٧) علي أقساط شهرية عددها ٩٦ قسط قيمة كل قسط ١,٢٨٥ مليون جنيه .

يتعين الالتزام بسداد مستحقات الهيئة وخاصةً حصة العاملين التابعين للشركة في المواعيد القانونية وأن هذه الأموال تمثل أموال سيادية للدولة وتحديد المسئولية بشأن غرامات التأخير نتيجة التأخر في سداد التأمينات في مواعيدها.

الرد :.

تم سداد عدد ٤ اقساط وجارى الاستمرار فى السداد حسب توافر السيولة بالشركة ٠

- نحو مبلغ ٧.٠١٣ مليون جنيه باسم أقساط أرض سهل الطينة في ٢٠٢١/٦/٣٠ ويمثل الباقي من ثمن الأرض المشتراة من الهيئة العامة لمشروعات التعمير حيث قامت الشركة بسداد ٩١٦ ألف جنيه مقدم ثمن الأرض والمقسطة على عشر سنوات واستحق القسط الأول في ديسمبر ٢٠١٤ ولم تقم الشركة بسداد أي قسط من اقساط تلك الأراضي لهيئة التعمير بالرغم من قيام الشركة ببيع ما يقرب من ٨٠% من تلك الاراضي مما قد يعرض الشركة لغرامات تأخير .

يتعين موافاتنا بأسباب عدم سداد الأقساط المستحقة في مواعيدها المحددة.

الرد :.

جارى متابعة السداد بالخصم من مستحقات الشركة طرف هيئة التعمير وتوريد بعض المبالغ من مشترى الارض لهيئة التعمير مباشرة حيث تم سداد مبلغ ٧٤٢ جنيه مصرى من المستثمر شركة النور للهيئة

- تضمن الرصيد في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ١.٩٠٦مليون جنيه باسم اقساط ضريبة المبيعات والتي تمثل المستحق لمصلحة الضرائب على المبيعات على السلع الرأسمالية بناءً على حكم المحكمة في القضية رقم ٥٦٥٤لسنة ٦٠ق بالقضاء الإداري بالإسكندرية.

يتعين سداد المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب على المبيعات حتي لا تتعرض الشركة للغرامات المقررة بالقانون.

الرد :.

سيتم السداد حسب توافر السيولة بالشركة .

- بلغت قيمة أمانات موردين ومقاولين في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ٢٥.٧٢٨ مليون جنيه وهي تمثل مبالغ محتجزة من المقاولين مقابل الأعمال المسندة إليهم من الشركة وقد لوحظ أن الشركة دأبت على استقطاع تلك المبالغ من المقاولين وتعليتها بالأرصدة الدائنة واستخدامها في أنشطة الشركة المختلفة دون سدادها لأصحابها .

يتعين بحث تلك المبالغ والعمل على تسويتها.

الرد :.

يتم تعلية تلك الامانات على اساس نهو بعض الملاحظات فى تنفيذ الاعمال بناءاًعلى توصيات مناطق التنفيذ بتعليتها لحين نهو تلك الملاحظات وردها للشركة من جهة الاسناد ولا يتم استخدامها مطلقاً لأى نشاط فى الشركة .

- عدم قيام الشركة بسداد مبلغ ١٢٩٥٢١٣جنيهاً في ٢٠٢١/٦/٣٠ لشركة الفارس الذهبي وذلك عن تنفيذ أعمال توريد رمال نظيفة وأتربة صالحة للردم

من خارج الموقع لمشروع المزارع السمكية ببورسعيد وكذا مبلغ ١٤٦٧٧٥٠ جنيهاً قيمة تأمين نهائي على ذمة تلك الأعمال على الرغم من قيام المقاول بتنفيذ كافة الأعمال المسندة إليه .

يتعين موافاتنا بأسباب عدم صرف تلك المبالغ.

الرد :.

يتم صرف مستحقات مقاولى الباطن بناءاً على موافقة ادارة الشركة حسب توفير السيولة .

١٣. ظهر رصيد حساب ضرائب ارباح شركات اموال دائنا بمبلغ نحو ٢٢.٠٥٨ مليون جنيه وقد تبين من فحص الموقف الضريبي للشركة مايلي:-

- السنوات من عام ١٩٩٧/١٩٩٨حتي ١٩٩٩ /٢٠٠٠

تم الربط الضريبي بمبلغ ٦٧١١٩٢٠٩جنيهاً بمعرفة المأمورية وتم الطعن على الملف الضريبي برقم ١٠٧٧السنة ٢٠١٢ بلغت الضريبية المقدرة بمعرفة لجنة الطعن ٤٧٢٥٨٠٤٢جنيهاً تم الطعن على الحكم أمام المحكمة وتم الحكم لصالح الشركة بتخفيض الضريبة في حدود ١٢٨٠٠٠٠٠وتم الاستئناف بمعرفة وزارة المالية وجاري نظر الحكم بمحكمة الاستئناف

وقامت الشركة بالتقديم إلى لجنة فض المنازعات للاستفادة من القانون الصادر في ٢٠١٦ وجاري تقديم المستندات .

- السنوات من ٢٠٠٥ /٢٠٠٦ حتي ٢٠٠٨ /٢٠٠٩ .

-تم تقديم الإقرار الضريبي وفقاً للقانون رقم ٩١لسنة ٢٠٠٥ في المواعيد القانونية المحددة علماً بأنه تم الربط غلى الشركة بموجب قرار لجنة الطعن وتم الطعن أمام المحكمة وجاري تحديد جلسة للنظر في الاعتراض المقدم من الشركة .

وقد قامت الشركة أيضاً بالتقديم بطلب إلى لجنة فض المنازعات للاستفادة من القانون الصادر في ٢٠١٦/٩ وجاري فحص الملف

- السنوات ٢٠٠٩/٢٠١١ .

اعترضت الشركة على نموذج ١٩ أمام اللجان الداخلية المتخصصة وجاري نظر الملف.

- السنوات من ٢٠١١/ ٢٠١٥ .

-تم تقديم الإقرار الضريبي وفقاً للقانون رقم ٩١- لسنة ٢٠٠٥ في المواعي د القانونية المحددة وجاري الفحص بمعرفة مركز كبار الممولين عن طريق المأمورية.

وجاري تجهيز البيانات اللازمة للفحص

- السنوات من ٢٠١٥/ ٢٠١٩ .

-تم تقديم الإقرار الضريبي وفقاً للقانون رقم ٩١- لسنة ٢٠٠٥ في الموعد القانونية المحددة ولم يتم الفحص حتى الان عن هذ ه السنوات.

يتعين بحث موقف الضرائب العامة وضبط أرصدة الشركة بمستحقات مصلحة الضرائب حتي نتمكن من معرفة الرصيد الصحيح للمصلحة واحتساب غرامات التأخير حتى تاريخ الميزانية .

الرد :.

جارى متابعة القضايا ولجان الفحص والطعن والحصول على موافقة الضرائب بالسداد العينى ٠

١٤. بلغ رصيد قروض وتسهيلات قصيرة الاجل في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ٥٤.٤٧٣ مليون جنيه وتلك القروض والتسهيلات مستحقة السداد منذ اكثر من ١٠ سنوات وبعض تلك القروض واردة من جهات أجنبية لحساب هيئة التعمير وبيانها كمايلي:-

١ -قروض هيئة التعمير ومعظمها وارد من جهات أجنبية:

- مبلغ ٢٧.٩٤٨ مليون جنيه واجبة السداد منذ ديسمبر ٢٠١٥ لهيئة التعمير (قرض أبوظبى).

- مبلغ ١٤.٧٣٣ مليون جنيه واجبة السداد منذ ٢٠٠٩/٥/١٥ للهيئة (القرض الأوروبى) .
- مبلغ ١.٨١٤ مليون جنيه واجبة السداد للهيئة منذ عدة سنوات (اعتمادات مستندية المعونة الأمريكية).

الرد :-

يتم الخصم من مستحقات الشركة طرف هيئة التعمير .

٢ **<u>قروض من وزارة المالية:-</u>**

- مبلغ ٣.٣١٨ مليون جنيه قرض بنك الاستثمار القومي الخطة الاستثمارية وفوائدة والتي توقفت الشركة عن السداد منذ عام ٢٠٠٦ .
وقد تبين حساب الفوائد المستحقة هذا العام بالخطأ بمبلغ ٥١٧٥٨٦.٥٧٠ جنيه بالقيد رقم ٢٠٢١/٦/١٨٩ و صحته طبقا للشهادة مبلغ ٥٢٠٧٧٤.٧٤ جنيه بفرق قدره ٣١٨٨.١٧ جنيه .
يتعين اجراء قيد التصويب اللازم بالفرق .

الرد :-

تم عمل قيد التعديل بالمستند ٢٠٢١/٦/٣٥٨ وجارى الاتفاق مع البنك لرفع الفوائد وسداد اصل الدين .

- مبلغ ٢.٦٥٩ مليون قرض وزارة المالية وفوائدة والذى تم منحه للشركة لسداد اجور العاملين بها في ٢٠١٢/٥/٢٠ و قد لوحظ أن هذا الرصيد يتضمن على فائدة العام محسوبة بشكل تقديرى على أساس ١٣% سنويا حيث لم ترد بها مطالبة من وزارة المالية حتى تاريخ المراجعة .
يتعين العمل على سرعة سداد أقساط القروض المتأخرة والمستحقة على الشركة.

الرد :-

جارى المتابعة وسيتم عمل اللازم .

١٥. بلغ رصيد الدفعات المقدمة من بيع اراضي في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ١٠.٣٠٠مليون جنيه .

وقد تلاحظ بشأنها ما يلي :-

- تضمنت حسابات دائنة تحت التسوية نحو مبلغ ١.١٨٥مليون جنيه قيمة مقدمات حجز أراضي بور سعيد حيث قامت الشركة بالإعلان عن بيع أراضي بجنوب بور سعيد والتي تبلغ مساحتها ٢٠٠٠فدان والتي كان من المفترض أن يتم تخصيصها للشركة بموجب المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٠٠حيث أن هذه الأرض كانت ملك الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير ثم انتقلت حوزتها إلى محافظة بورسعيد بقرار من رئاسة الجمهورية وبموجب القرار الوزاري رقم ١٤٦لسنة ٢٠٠٩ والذي بموجبه تم إلغاء التخصيص للشركة .

  يتعين اتخاذ اللازم في هذا الشأن.

الرد :.

تم سحب الاراضى الشركة ويتم استرداد المبالغ للمستحقين حسب الطلب .

- تضمنت حسابات دائنة تحت التسوية نحو مبلغ ٩.١١٥ مليون جنيه قيمة جدية حجز أراضي مسلمة للهيئة عن أراضي كان سيتم تخصيصها للشركة وقامت الشركة بتحصيل مقدمات حجز لتلك الأراضي وذلك منذ عام ١٩٩٦

  يتعين العمل على سداد تلك المبالغ للهيئة لحين تخصيص أراضي جديدة للشركة.

الرد :.

يتم خصم المبالغ من مستحقات الشركة طرف هيئة التعمير .

١٦. بلغت ايرادات النشاط في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١١٣.٨٧٧ مليون جنيه مقابل نحو ٧٩.٥١٠ مليون جنيه بزيادة بنحو ٣٤.٣٦٧ وترجع هذه الزيادة الي ارباح ناتجة عن بيع بعض اراضي الشركة التي تم تحويلها من الاصول الثابتة الي اراضي فضاء بغرض البيع طبقا لقرار الجمعية العمومية والبالغة نحو ٣٢.١٨٨ مليون جنيه وليست ناتجة عن ايراد التشغيل .

يتعين العمل علي بذل العناية الكافية لتحقيق أرباح من أنشطة الشركة بما يعود بالنفع علي الشركة .

الرد :.

تم بيع بعض المساحات لسداد بعض المديونيات للتأمينات والبنوك وتم الحصول على بعض العمليات الجديدة مثل مرافق مدينة الفيوم الجديدة وجزء من اعمال القطار الكهربائى لمسافة ١٠كم بمنطقة غرب النوبارية .

١٧. وجود خسائر تشغيل كبيرة وتدهور ملحوظ في قيمة الأصول المستخدمة في توليد التدفقات النقدية حيث بلغت تكاليف النشاط بقائمة الدخل عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتي ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٨٨.٧٠٣مليون جنيه ، وقد تبين تحقيق معظم المناطق والقطاعات والعمليات الرئيسية بالشركة وبعض الفروع الخارجية خسائر في ٢٠٢١/٦/٣٠ نتيجة زيادة مصروفات هذه المناطق والقطاعات عن إيراداتها فضلاً عن وجود قطاعات لم تحقق اية إيرادات خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ مع تحميل الشركة مصروفات عنها (خامات ، أجور ،... الخ) ، مرفق رقم (٢) يوضح أمثلة لذلك.

يتعين دراسة أسباب تحقيق بعض مناطق وقطاعات الشركة لهذا العجز وعدم تحقيق اية إيرادات لبعض المناطق مع وجود مصروفات لها مما اثر علي المركز المالي للشركة ونتائج اعمالها.

الرد :.

بفحص المرفق تبين أن الشركة لم تحقق خسائر تشغيل وان قائمة الدخل بالمرحله الاول حققت مجمل ربح قدره ٢٦.٣٠١ مليون جنيه وتحليل خسائر المناطق وقدرها ٢٤٥٥٥٨١١ تبين ما يلى :. ١١٥٩٤٤٣٤ جنيه مصرى عبارة عن مرتبات العاملين بمناطق الشركة التى لا يوجد بها اعمال ٠ ومبلغ ٩٧٢٥٤٤٢ عبارة عن مصاريف ثابتة بالمركز الرئيسى ٠

١٨. درجت الشركة علي التصرف بالبيع لبعض أصولها الثابتة من اجل الحصول علي التمويل اللازم لمواجهة التزاماتها ومصروفاتها المختلفة وخاصة أجور ومرتبات العاملين لعدم كفاية إيرادات نشاطها الرئيسي في تغطية تلك الالتزامات والمصروفات حيث ساهمت الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأراضي وبعض العقارات خلال العام والبالغة نحو ٣٢.١٨٨ مليون جنيه في تخفيض صافي خسارة العام الي نحو ٢٥.٢٤٦ مليون جنيه حيث تم ادراجها ضمن قائمة الدخل بالمخالفة للمادة رقم ٣٩ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة الالتزام بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون قطاع الاعمال العام والعمل علي تعظيم الربحية من إيرادات النشاط الرئيسية ورفع كفاءة التشغيل بها وسرم السياسات والخطط بهدف الحصول علي عائد مناسب علي الأموال المستثمرة.

الرد :.

تم بيع بعض المساحات لسداد بعض المديونيات للتأمينات

والبنوك وتم الحصول على بعض العمليات الجديدة مثل مرافق مدينة

الفيوم الجديدة وجزء من اعمال القطار الكهربائى لمسافة ١٠كم

بمنطقة غرب النوبارية .

١٩. تمت موافقة مجلس إدارة الشركة بجلسة رقم ٨٨ بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢ علي عرض جميع ارصدة مخزن الخامات بالمركز الرئيسي للبيع بخلاف بعض البنود تحسباً لحاجة العمل اليها مستقبلاً ، وعليه تم تشكيل لجنة لفحص محتويات المخزن المذكور بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢٧ والتي انتهت لعدم حاجة العمل لجميع الأرصدة الموجودة بالمخزن فيما عدا بعض البنود والتي يمكن الاحتياج اليها مستقبلاً ، إلا ان مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٧ وافق علي بيع تلك الأصناف السابق استبعادها تحسباً لحاجة العمل اليها وبناء عليه تم بيع تلك الأصناف بالوزن بالرغم من انها من أصناف يتم تداولها بالمتر أو بالعدد (مواسير ، كمر ، كوع).

يتعين اجراء المساءلة الواجبة بشأن بيع أصناف بالرغم من ان اللجنة المشكلة السابق الإشارة اليها انتهت الي عدم التصرف في تلك الأصناف تحسباً لحاجة العمل اليها هذا بالإضافة الى انه تم بيع هذه هذه الأصناف بالطن بينما عند شرائها تم الشراء بالعدد أو بالمتر، وكذا شراء أصناف تزيد عن حاجة العمل الامر الذي ترتب عليه بيعها فيما بعد.

الرد :.

يرجى التفضل بالاحاطة بانه بناء على تقرير اللجنة المشكلة

بالقرار الادارى رقم (٣٢٣) نتاريخ ٢٠١٨/٨/٢ تم العرض على

مجلس ادارة الشركة بالجلسة رقم ٨٨ وتم الموافقة على عرض جميع

ارصدة مخزن خامات المركز الرئيسى للبيع نظرا لعدم حاجة العمل

اليها عدا البنود المشار اليها بمحضر اعمال اللجنة وعددها اربعون

صنفا (تم استبعادها لحاجة العمل اليها) ٠

ونظرا لمرور اكثر من ثلاث سنوات دون استخدام تلك الاصناف

وحيث ان تلك البنود التى تم بيعها وعددها ستة بنود فقط بعضها

مخزن خارج المخزن بالعراء ومعرضة للتلف لتعرضها للعوامل الجوية

حيث ان يتراوح اطوالها ٦-٩ متر وثقيلة الوزن ٠

فانه تم العرض على الجهة الفنية المختصة بالشركة لمعرفة مدى

احتياجها لتلك الاصناف والتى افادت بعد احتياجها لتلك الاصناف

ويمكن عرضها للبيع للاستفادة من حصيلة بيعها فى سد بعض

متطلبات الشركة وبناء عليه تم العرض على السيد المهندس / رئيس

مجلس الادارة للنظر فى الموافقة على العرض على مجلس ادارة

الشركة للموافقة على بيع تلك الاصناف ٠

وافق مجلس الادارة بالجلسة رقم (١٢٥) بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٧

على البيع للاستفادة من حصيلة البيع ٠

وبناء على ذلك تم بيع تلك الاصناف بعد تسعيرها بمعرفة لجنة

التسعير المشكلة لهذا الغرض ووفقا للضوابط المحددة للبيع ٠

كما نود الاحاطة بانه تم تسعير تلك الاصناف على اساس القيمة

البيعية للطن حتى يسهل عملية البيع وذلك بعد مراعاه سعر السوق

للقطعة ووزنها وحالتها وقت البيع والقيمة الدفترية ٠

اما بخصوص شراء اصناف تزيد عن حاجة العمل :.

يرجى التفضل بالاحاطة ان تلك الاصناف هى بواقى عمليات تم الانتهاء منها بمواقع العمل المختلفة منذ فترة طويلة وتم ردها لمخازن الشركة بالمركز الرئيسى لعدم الحاجة اليها وبيانها كالاتى :.

اسم الصنف	الكمية	المنطقة الوارد منها	تاريخ الاضافة بالمركز الرئيسى
كمر حديد٣٣ I	٥	وادى النقره	٢٠١٣/٩
كمر حديد مقاسات	٢	الضبعة والعلمين	٢٠١٦/٤
ماسورة حديد ٤٥٠ مم	١	ترعة العطف	٢٠١٩/٦
ماسورة حديد ٦"	٥	شمال بحر وهبى	٢٠١٤/٣
كوع حديد ٦"	٢	توشكى	٢٠١٤/٣
كوع حديد ٥"	١٢٤	النوبارية	٢٠١٠/١

٢٠. بلغت مبيعات الشركة من الأصول الثابتة المكهنة والخردة وارصدة المخازن خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتي ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١.٣٣٧ مليون جنيه ، وقد تبين انعدام الرقابة الداخلية علي اعمال المزادات بالشركة ومن مظاهر ذلك:-

- اعتماد الشركة علي طريقة البيع بالمزايدة المحدودة (الممارسة) لكافة المزادات التي اقامتها خلال العام المالي .
- قيام الشركة بتوجيه خطابات الدعوة لعدد محدود من المتزايدين دون وجود ضوابط واضحة لكيفية توجيه الدعوات للمتزايدين أو طريقة

اختيارهم ، الامر الذي ترتب عليه اقتصار التعامل علي عدد محدود من المتزايدين علي النحو الوارد بتقريرنا التفصيلي.

يتعين وضع ضوابط واليات محددة وواضحة تكفل توجيه الدعوة لأكبر عدد من المتزايدين للحصول علي افضل الشروط والاسعار.

الرد :.

بالنسبة للضوابط والاليات الخاصة بعملية بيع الاصول الثابتة المكهنة والخردة

تحتفظ الشركة بسجل خاص مسجل به اسماء السادة المتعاملين معها لشراء اللوطات المعروضة للبيع سواء عن طريق المزاد العلنى او المزايدة المحدودة ٠

تنظيما لعملية التسعير والبيع والتسليم صدر القرار الادارى رقم ٣٠٨ بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٦ والخاص بتشكيل عدد ٥ لجان منفصلة تختص كل لجنة باداء دور محدد لانهاء عملية البيع وفقا لما يلى :.

١ ـ لجنة لحصر وتكهين ٢ ـ لجنة تسعير ٣ ـ لجنة بيع

٤ ـ لجنة تسليم بالمركز الرئيسى ٥ ـ لجنة تسليم مناطق التنفيذ

وتقدم كل لجنة تقريرها بشكل منفصل للسيد المهندس / رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب للاعتماد واتخاذ ما يراه مناسبا ٠

لا يتم بيع الاصول الثابتة من الاصول والالات المخرده المستغنى عنها لعدم الحاجة اليها مستقبلا او لعدم اقتصاديات تشغيلها الا بعد موافقة مجلس ادارة الشركة ٠

لا يتم بيع الاصول المتداولة الكهنه او الراكده أو قطع الغيار او الخامات والمهمات والاداوت التى ليست الشركة فى حاجة اليها او المعرضة للتلف الا بعد موافقة رئيس مجلس الادارة ٠

يتم تحديد طريقة البيع طبقا لحجم العملية ونوعها ٠

لا يتم البيع بأقل من السعر الاساسى المحدد بمعرفة لجنة التسعير

الاساس فى عملية البيع هو المزاد العلنى وعند الاتجاه للبيع عن طريق المزايدة المحدودة يتم اخذ الموافقات اللازمة على ذلك وفقا لحجم العملية او الاسباب التى ادت لعدم البيع عن طريق المزاد العلنى ويتم توجيه الدعوه للمسجلين والسابق تعاملهم مع الشركة وحسب الاصناف المعروضة للبيع ٠

اما بخصوص عدم قيام اللجنة المشكلة لحصر وتقييم جميع مهمات الاعاشة بدقة وتحديد سعر تقديرى او استرشادى للمهمات الموجودة لعدد ٢ شقة التى تم بيعهم بابراج الشرطة بمحافظة الاسماعيلية ٠

فاننا نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه صورة من محضر حصر اللجنة ومحضر التسعير والخاص بتلك المهمات والمعتمد من السيد المهندس / رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب بأجمالى مبلغ مائة الف جنيها لا غير وتم البيع عن طريق المزايدة المحدودة بين اهالى ومواطنى الجيرة بمحافظة الاسماعيلية نظرا لبيع الشقق وطلب المشترى اخلاؤها وتوفيرا لنفقات النقل ولعدم حاجة الشركة لتلك المهمات علما بأنه تم اخذ الموافقات اللازمة للبيع بالمزايدة المحدودة وفقا للضوابط الخاصة بالبيع والموضحة بعالية وتم البيع وبما لا يقل عن التسعير المحدد بمعرفة لجنة التسعير المشكلة لهذا الغرض ٠

٢١. عدم وجود معايير والتي علي أساسها يتم حساب رسوم الموافقة علي تغيير النشاط والموافقة والتصريح بالبناء وتحويل جزء من الأرض من زراعية الي أراضي مباني مقام عليها انشاءات لاسيما في ظل التباين الكبير في تقدير تلك الرسوم لأراضي تقع ضمن ذات المنطقة.

يتعين موافاتنا بالأسس والقواعد التي يتم بناء عليها تحديد الرسوم التي تحصل عليها الشركة نظير اصدار هذه الموافقات.

الرد :.

يتم تقدير الرسوم بناء على محضر المفاوضة والطلب المقدم من المستثمر حسب نوعية النشاط المقدم من المستثمر ٠

ملاحظات أخري :-

- وجود عجز في رأس المال العامل في ٢٠٢١/٦/٣٠ بمبلغ نحو ٤١١.٢٠٦مليون جنيه مما ترتب على ذلك عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وسداد المبالغ المستحقة عليها من ضرائب وتأميناتومستحقات مقاولين وأجور في المواعيد القانونية ولجوئها إلى الاقتراض من البنوك التجارية بمبلغ نحو ٩٤.٦٩٨ مليون جنيه .

  يتعين الدراسة ووضع الحلول لمعالجة الخلل فى عجز رأس المال العامل .

- مازالت القوائم المالية لم تراعى ما ورد بمعايير المحاسبة المصرية من تعديل لطبيعة المخصصات والاضمحلال والانخفاض .

  مما يستوجب إعادة النظر في تلك المسميات بما يتفق مع معايير المحاسبة في هذا الشأن .

- لم تتضمن مرفقات القوائم المالية تقرير مجلس الإدارة عن نتائج أعمال الشركة خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرية رقم (١) بخصوص عرض القوائم المالية .

  يتعين الالتزام بمعايير المحاسبة المصري عند عرض القوائم المالية .

- لم يتم إعادة تقييم الأرصدة (مدين ودائن) والمعاملات بفرع الشركة بليبيا في ٢٠٢١/٦/٣٠ حيث أن سعر الدينار الليبي غير معلن بالبنوك المصرية في تاريخ القوائم.

- بلغت الخسائر المرحلة نحو ٤٤٩.٨٩٨ مليون جنيه يمثل نحو ٧ أمثال رأس المال مما يؤدي إلى وجود شك جوهري في قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط .

يتعين عرض الامر على الجمعية غير العادية في استمرار الشركة من عدمه وفقاً لنص رقم (٣٨) من القانون رقم ٢٠٣لسنة ١٩٩١ وتعديلاته والتي تنص على " إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس الإدارة أن يبادر إلى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة أو استمراها ".

- ورد بالإيضاح رقم (٢٧) بأنه نظرا لظروف جائحة كورونا المستجد التي اجتاحت العالم منذ بداية شهر فبراير ٢٠٢١ والتي أثرت بالسلب على كافة الانشطة الاقتصادية وظروف الحظر والتشغيل الجزئي للمصالح والمؤسسات وكذلك قرارات البنك المركزي المصريبخصوص تحديد حدود قصوي للسحب والايداع بالبنوك الامر الذي أدي الي تقلص التدفقات النقدية الواردة للشركة عن مبيعات أرض دار السلام وباقي الاراضي المتاحة للبيع وايضا التأثير علي معدلات التشغيل بمواقع العمل مما أدي الي التأثير علي البرامج الزمنية لتنفيذ العمليات والمتحصل منها .

الرأي

فيما عدا تأثير ما جاء بعاليه في الفقرات السابقة فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير في ٢٠٢١/٦/٣٠ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون و نظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة وتحت مسئوليتها طبقاً للأصول المرعية.

مدير الشئون القانونية	رئيس قطاع الشئون المالية	مستشار الشركة الفنى
استاذ / عمر حسن فرغلى	محاسب / مصطفى شكرى هاشم	مهندس / محمد حسام الدين توفيق